جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج الماجستير في العلوم السياسية

الهوية كمحدد للسياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

Identity as a determinant of Palestinian foreign policy under the Palestinian National Authority

إعداد:

مروى سليمان عبد دار عاصي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

نيسان 2025م

جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج الماجستير في العلوم السياسية

الهوية كمحدد للسياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

Identity as a determinant of Palestinian foreign policy under the Palestinian National Authority

إعداد:

مروى سليمان عبد دار عاصي

بإشراف:

الدكتور عماد سابا عبد الله الهودلي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2025م

الهوية كمحدد للسياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

Identity as a determinant of Palestinian foreign policy under the Palestinian National Authority

إعداد

مروى سليمان عبد دار عاصي

بإشراف

الدكتور عماد سابا عبد الله الهودلي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 28\ 5\ 2025م

أعضاء لجنة المناقشة

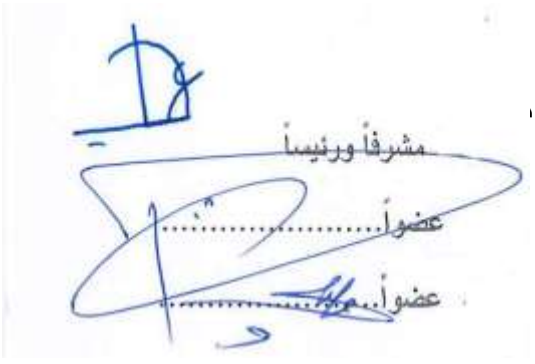

الدكتور عماد سابا عبد الله الهودلي جامعة القدس المفتوحة ، مشرفاً ورئيساً

الدكتور هاني جمال موسى جامعة بيرزيت عضواً

الدكتور قصي أحمد حامد جامعة القدس المفتوحة عضواً

التفويض

أنـا الموقعـة أدنـاه مـروى سـليمان عبـد دار عاصـي أفـوض جامعـة القـدس المفتوحـة بتزويـد نسـخ مـن رسـالتي للمكتبـات أو المؤسسـات أو الهيئـات أو الأشـخاص، عنـد طلـبهم بحسـب التعليمـات النافذة في الجامعة.

الاسم: مروى سليمان عبد دار عاصي

الرقم الجامعي: 0330012210173

التوقيع:

التاريخ: 2025/05/28م

الإهداء

أهدي هذا النجاح لفلسطين أولاً لأرواح شهدائنا الأبرار لأسرانا وأسيراتنا البواسل لغزة الحبيبة، إلى من كان لهم الفضل بعد الله في وصولي إلى هذه اللحظة، إلى من منحوني العون والقوة في مسيرتي الأكاديمية والحياتية، إلى من كانوا وما زالوا سندي في كل خطوة خطوتها نحو تحقيق هذا الحلم.

إلى والدي العزيزين،

نبع الحنان، وسر النجاح، ومصدر القوة. كل الكلمات تعجز عن وصف امتناني لما قدمتماه لي من دعم وتضحية، أدامك الله شمعة تنير دربي.

إلى شريك حياتي،

إلى من كان عوناً في لحظات التعب، وملاذاً أمناً ودعماً لا يعرف الملل، ممتنة لك على صبرك، ودعمك، وإيمانك بي، هذا الإنجاز لا يخصني وحدي، بل هو ثمرة تعبنا معاً.

إلى أبنائي أبراهيم وزين،

إلى من أستمر بالتقدم لأجلهم الى فلذة كبدي وأصدقاء أيامي وأنيس روحي أتمنى أن أكون خير قدوة وأن أكون مصدر فخر وقوة دائماً لكم.

لعائلتي الثانية، أهل زوجي وأهلي الغاليين والمحبين دائما الداعمين والمشجعين أطال الله في عمرهم وبارك فيهم.

وأخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين كانوا مصدر إلهام وسعادة، ولم يبخلوا بدعواتهم الصادقة وكلماتهم المحفزة، لكم كل الشكر والامتنان على وجودكم الدائم جانبي.

هذا الإنجاز يحمل بصمتكم جميعاً.

الباحثة: مروى سليمان عبد دار عاصي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه الرسالة، فله الحمد أولاً وأخراً، ظاهراً وباطناً

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفي الكريم الدكتور عماد سابا عبد الله الهودلي الذي كان دعماً لي طيلة هذه الرحلة التعليمية، والذي لم يبخل بتقديم إرشاداته السديدة، ونصائحه القيمة، وصبره في متابعة عملي، لك مني كل الاحترام والعرفان.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام كلُ باسمه ولقبه، الذين تكرموا بقبول مناقشة رسالتي، وقدموا لي ملاحظاتهم العلمية الثرية التي ستثري مسيرتي البحثية، كل الشكر لهم على وقتهم وجهدهم.

ولا يفوتني أن أتقدم بكل التقدير إلى جامعتي العزيزة جامعة القدس المفتوحة، هذا الصرح الأكاديمي الذي وفر لي البيئة المناسبة للبحث والتعلم، وإلى جميع الطاقم الأكاديمي والإداري الذين ساهموا في تسهيل رحلتي الجامعية ومدوا لي يد العون.

أسال الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير والعطاء، وان يكتب لهم الأجر على ما بذلوه من علم وجهد.

الباحثة: مروى سليمان عبد دار عاصي

الهوية كمحدد للسياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

إعداد الباحثة: مروى سليمان دار عاصي
إشراف الدكتور: عماد سابا الهودلي

2025

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الهوية الوطنية الفلسطينية في تشكيل السياسة الخارجية الفلسطينية وتوجيها منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تسلط الضوء على مدى تأثير العوامل التاريخية والثقافية والسياسية في بلورة مواقف السلطة الوطنية على الساحة الدولية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الهوية الوطنية وصنع القرار الدبلوماسي الفلسطيني، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير الهوية الوطنية الفلسطينية على السياسة الخارجية، على جانب المنهج التاريخي المتبع لتتبع تطور الهوية الوطنية الفلسطينية وعلاقتها بالمواقف السياسية الخارجية، كما تم استخدام المنهج المقارن لمقارنة السياسة الخارجية الفلسطينية في مراحل مختلفة من تطورها.

وأشارت النتائج إلى إن الهوية تلعب دوراً محورياً في توجيه السياسة الخارجية الفلسطينية، حيث تشكل أحد العوامل الرئيسية في صياغة الخطاب السياسي والدبلوماسي، حيث تأثرت السياسة الخارجية الفلسطينية في عوامل متعددة ومنها: الانقسامات الداخلية، والتغييرات الإقليمية والدولية.

وبنـاءً علـى هـذه النتـائج، يمكـن القـول إن رغـم التحـديات السياسـية حافظـت السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية علـى توجـه دبلوماسـي يسـعى لتحقيـق الاعتـراف الـدولي بالدولـة الفلسـطينية، مسـتندة إلى عناصر الهوية الوطنية في تعزيز مكانتها الدولية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الهوية الوطنية، السلطة الوطنية الفلسطينية، القضية الفلسطينية، الاعتراف الدولي، الدبلوماسية.

Identity as a Determinant of Palestinian Foreign Policy under the Palestinian National Authority

Submitted by: Marwa Suleiman Abd Dar Asi

Supervised by:Dr. Imad Saba Abdallah Hodali

2025

Abstract

This study aims to analyze the role of Palestinian national identity in shaping and directing Palestinian foreign policy since the establishment of the Palestinian National Authority. It sheds light on the extent to which historical, cultural, and political factors have influenced the Authority's positions on the international stage. Additionally, it examines the relationship between national identity and Palestinian diplomatic decision-making. The study adopts a descriptive-analytical approach to assess the impact of Palestinian national identity on foreign policy, alongside a historical method to trace the evolution of national identity and its connection to external political stances. A comparative method was also employed to examine changes in Palestinian foreign policy across different stages of its development.

The findings indicate that identity plays a pivotal role in guiding Palestinian foreign policy, serving as one of the key elements in shaping political and diplomatic discourse. Palestinian foreign policy has been influenced by multiple factors, including internal divisions and regional and international developments.

Based on these findings, it can be concluded that despite political challenges, the Palestinian National Authority has maintained a diplomatic course aimed at securing international recognition of the State of Palestine, drawing on elements of national identity to strengthen its international standing.

Keywords: Foreign Policy, National Identity, Palestinian National Authority, Palestinian Cause, International Recognition, Diplomacy.

قائمة المحتويات

الغلاف ..... أ

قرار لجنة المناقشة ..... ب

التفويض ..... ج

الإهداء ..... د

شكر وتقدير ..... ه

الملخص ..... و

Abstract ..... ح

قائمة المحتويات ..... ط

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها 1

1.1 المقدمة 2

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 أسئلة الدراسة وتساؤلاتها 4

1.3.1 أسئلة الدراسة 4

2.3.1 تساؤلات الدراسة 4

4.1 فرضيات الدراسة 5

5.1 أهداف الدراسة 5

6.1 أهمية الدراسة 5

1.6.1 الأهمية العلمية (النظرية) 5

2.6.1 الأهمية العملية (التطبيقية) 6

7.1 حدود الدراسة ومحدداتها 6

1.7.1 حدود الدراسة المكانية 6

2.7.1 حدود الدراسة الزمانية 6

3.7.1 محددات الدراسة (حدود الدراسة الموضوعية) 7
8.1 معيقات الدراسة 7
9.1 مصطلحات الدراسة (اللغوية والاصطلاحية والإجرائية) 8
10.1 الأدب النظري والدراسات السابقة 11
11.1 الدراسات السابقة 11
12.1 منهجية الدراسة 15
13.1 أدوات الدراسة 15
الفصل الثاني: التطور التاريخي للهوية الفلسطينية 20
تمهيد 21
المبحث الأول: المراحل التاريخية في تشكيل الهوية الفلسطينية 23
المطلب الأول: العوامل التاريخية في تشكّل الهوية الفلسطينية 25
المطلب الثاني: العوامل الثقافية والدينية وأثرها على تكوين الهوية الفلسطينية 28
المبحث الثاني: أثر العوامل السياسية في تشكّل الهوية الفلسطينية 37
المطلب الأول: أثر الأحزاب السياسية في تبلور الهوية الفلسطينية 40
المطلب الثاني: أثر الانقسام الفلسطيني الداخلي على تشكل الهوية الفلسطينية 43
الفصل الثالث: التنظيم السياسي في فلسطين: ما بين التسوية والتهميش 46
تهميد 47
المبحث الأول: مرحلة التنظيم السياسي قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية 1948–1992 49
المطلب الأول: النظام السياسي الفلسطيني إثر انحلال الحركة الوطنية الفلسطينية ونشأة منظمة التحرير الفلسطينية 49
المطلب الثاني: دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في بلورة النظام السياسي الفلسطيني 51
المبحث الثاني: التنظيم السياسي بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية 1993–2023 55

المطلب الأول: تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م لحين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى عام 1996م. 56
المطلب الثاني: النظام السياسي الفلسطيني أثناء المرحلة الانتقالية 59
أولاً: سلطة الحكومة الذاتية وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني..... 60
ثانياً: تداعيات الانقسام السياسي وانعكاسه على النظام السياسي الفلسطيني 62
الفصل الرابع: تأثير الهوية الوطنية الفلسطينية على قرارات السلطة الوطنية الفلسطينية في سياستها الخارجية 68
تمهيد 69
المبحث الأول: دور الهوية الفلسطينية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية 71
المطلب الأول: آليات السياسية الخارجية التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية على الصعيد الدولي 72
المطلب الثاني: أثر التحولات السياسية للهوية على قرارات السلطة الوطنية في سياستها الخارجية... 73
المبحث الثاني: التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الفلسطينية في السياق الدولي مع تبلور وتطور شكل الهوية بناءً على المتغيرات المفروضة..... 77
المطلب الأول: التحديات السياسية..... 77
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والقانونية..... 79
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات..... 81
الخاتمة..... 82
النتائج..... 83
التوصيات 85
قائمة المصادر والمراجع..... 88
المراجع باللغة العربية..... 88
الكتب العربية 88

2. الدوريات والرسائل العلمية.....90
3. المواقع الالكترونية.....94
4. المقابلات 97
الملاحق 98
ملحق (1): كتب تسهيل مهمة الطالبة 99
ملحق (2): أسماء السياسيين الذين تم اجراء المقابلات معهم 104
ملحق (3): أسئلة المقابلات 105

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

المقدمة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة وتساؤلاتها

الفرضيات

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

الأهمية العملية

حدود الدراسة ومحدداتها

معيقات الدراسة

مصطلحات الدراسة الإجرائية

الأدب والدراسات السابقة

مصادر الدراسة

منهجية الدراسة

أدوات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

المقدمة

شهد الفلسطينيون على مدار القرن الماضي وحتى يومنا هذا، مسارات معقدة وتأثيرات متعددة شكلت هويتهم الوطنية الجماعية بشكل كبير وفقاً لمواقع انتشارهم. هذه الهوية مرت بمراحل متباينة بين الضعف والتجدد، وبين حالات من الاستعداد والتأمل، وذلك في ظل خضوع الشعب الفلسطيني للقمع المستمر ومحاولات طمس وجوده وإنكار حقه في الهوية. واليوم، تواجه الهوية الفلسطينية تحدياً من أخطر ما شهدته عبر تاريخها، حيث يتصاعد الصراع على ما تبقى من الأرض إلى جانب تزايد التساؤلات حول مستقبل القضية الفلسطينية، ومستقبل الفلسطينيين في أرضهم (عزم ، أبو شهاب، و آخرون، 2015، صفحة 3).

وتمثل الهوية امتداداً للتاريخ والحضارة، وتجمع قيمًا وخصائص يمكنها التكيف والتطور حسب التغيرات الزمنية والمستجدات، إنها تعبر عن شعور جماعي يربط أمة أو شعبًا ببعضهم البعض من حيث الوجود والمصير المشترك. وتتألف الهوية من السمات الروحية، الفكرية، والعاطفية التي تميز مجتمعًا معينًا وتشمل أساليب الحياة، المعتقدات الفكرية، وطرق الإنتاج الثقافي والاقتصادي (أبو غوش والقلقيلي، موقع بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين).

وبذلك تُعرف الهوية باللغة العربية بأنها:" حقيقة الشيء أو الشخص الذي تميزه عن غيره" (مجمع اللغة العربية ، 1998)، وتُعرف أيضاً بأنها مجموعة الخصائص التي تميز شعباً معيناً، متجسدة في عناصر مثل اللغة والعادات والتقاليد والثقافة والمواقف المشتركة تجاه القضايا المصيرية. في المقابل، يصف قاموس أكسفورد الهوية على أنها حالة من التطابق التام أو التشابه الواضح بين الأشياء. أما معجم

روبير الفرنسي فيعتبر الهوية خاصية ثابتة في جوهر الذات. بناءً على ذلك، يمكن اعتبار الهوية الاجتماعية مرادفاً للانتماء إلى مجموعة محددة، حيث يسعى الفرد من خلالها إلى الدفاع عن كيانه ورؤيته الاجتماعية. هي بمثابة نظام ديناميكي يوازن بين التفاعل الحيوي والاندماج دون أن يتخذ طابع التصادم (السقا، 2017، الصفحات 12–14).

ثار نقاش حول نشأة الهوية الفلسطينية وتطورها كهوية لشعب يفتقر إلى دولة موحدة في الفكر السياسي والاجتماعي الفلسطيني، إلا أن هذا النقاش لم يكتسب حضوراً واسعاً في المرحلة الحالية، رغم أهميته الثقافية والسياسية والمجتمعية، خاصة في ظل الانقسام الداخلي الذي أثر على الهوية الفلسطينية ذاتها. إذا نظرنا إلى الجذور التاريخية، فإن الشعب الفلسطيني، كباقي الشعوب والأمم، سعى إلى تشكيل هوية جماعية تعبر عن ذاته وتميزه عن الآخرين، وهو أمر أساسي لحماية كيانه وتعزيز التماسك بين أفراده، بهدف التصدي لمحاولات طمس الهوية وتحقيق وحدة بين القوى السياسية والاجتماعية داخله لمواجهة الاحتلال وسياساته (أبو ندا، 2023).

وقد واجهت عملية بلورة الهوية الفلسطينية وتطورها تحديات كبيرة في دول الشتات واللجوء وتحت الاحتلال، تراوحت بين محاولات لإلغائها أو تهميشها وبين جهود لتعزيزها ودعمها. هذه المحاولات تضمنت سياسات متعددة تراوحت بين الاندماج ألقسري والإقصاء المنهجي، مما أدى إلى تأثير عميق على مسار تطور الهوية الفلسطينية (أبو ندا، 2023).

مشكلة الدراسة

تُعد الهوية عاملاً محورياً في تشكيل المجتمعات وبنائها على المستويات الوطنية والثقافية والقومية والسياسية. وبالنظر إلى التحولات التاريخية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، فقد شهدت الهوية الفلسطينية حالات من التفتت والتشتت نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية المتعاقبة، لا سيما في

ظل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وما رافقها من علاقات دولية انعكست بشكل مباشر على ملامح السياسة الخارجية الفلسطينية. ونظراً للمكانة الجوهرية التي تحتلها الهوية في توجيه السياسة الخارجية، تبرز إشكالية هذه الدراسة **في بحث أثر الهوية الفلسطينية، بوصفها محدداً أساسياً، في تشكيل السياسة الخارجية الفلسطينية خلال مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها مرحلة مفصلية أسهمت في إعادة تشكيل مفهوم الهوية الوطنية.**

أسئلة الدراسة وتساؤلاتها

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو تأثير الهوية على السياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية؟

تساؤلات الدراسة

يتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

السؤال الأول: ما العوامل التي ساهمت في تشكّل الهوية الفلسطينية؟

السؤال الثاني: كيف أثرت الهوية على السياسة الخارجية الفلسطينية؟

السؤال الثالث: ما هي التحديات التي تواجهها الهوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية؟

السؤال الرابع: كيف أثر مفهوم الهوية الفلسطينية على العلاقات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية؟

السؤال الخامس: كيف تؤثر المتغيرات الداخلية للمجتمع الفلسطيني على تشكيل الهوية الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة أن اختلاف مفهوم الهوية والتي كانت مرهونة بالمتغيرات السياسية والتاريخية التي مرّ بها المجتمع الفلسطيني أثرت على شكل السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وعلى عملية اتخاذ القرار السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية في سياساتها الخارجية، وتحديداً علاقة الحكومات الفلسطينية المتعاقبة حيث كانت جميع الحكومات من اللون السياسي الحاكم استثناء الحكومة الفلسطينية العاشرة والتي لم تستمر لفترة طويلة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1) بيان العوامل التي ساهمت في تشكّل الهوية الفلسطينية.

2) توضيح أثر الهوية كمحدد على السياسة الخارجية الفلسطينية.

3) بيان التحديات التي تواجهها الهوية الفلسطينية في ظل حكم السلطة الوطنية الفلسطينية.

4) بيان مدى تأثير مفهوم الهوية الفلسطينية على العلاقات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

5) تحديد مدى تأثير المتغيرات الداخلية للمجتمع الفلسطيني في تشكيل الهوية على السياسة الخارجية الفلسطينية.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (النظرية)

تبرز أهمية الدراسة العلمية كونها تناقش مفهوم الهوية وتحللها ، وتناقش أيضاً كيف تساهم الهوية بشكل كبير في تشكيل المجتمع، أي مجتمع، باعتبارها المكون الأساسي من ناحية ثقافية وسياسية وتاريخية. وهذا ما ينعكس بصورة أو بأخرى على الهوية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، حيث أن هذه

الهوية مرت بالعديد من التغيرات، والتي كانت مرهونة بالمتغيرات التي مر بها المجتمع الفلسطيني، من مجتمع قائم على النضال والكفاح والذي تميّز به، وجعلت هويته قائمة على أساس الصراع من أجل الوجود، وصولاً إلى هوية اختلف تشّكلها منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية والذي انعكس بدوره على سياستها الخارجية، حيث أصبحت هذه الهوية محدداً في علاقة السلطة مع المجتمع الدولي، أو البيئة الخارجية، وما واجهته هذه السلطة من تحديات ومعيقات بسبب مفهوم الهوية في علاقتها الخارجية وتحديداً في مستوى التمثيلات في سياستها الخارجية.

الأهمية العملية (التطبيقية)

تُضيف هذه الدراسة من ناحية عملية توضيحاً وشرحاً وتحليلاً للواقع الحالي والتاريخي لتشكّل الهوية الفلسطينية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية الجديدة.

حدود الدراسة ومحدداتها

حدود الدراسة المكانية

الحدود المكانية للدراسة تتمثل في الأراضي الفلسطينية.

حدود الدراسة الزمانية

يتمثل الحد الزماني للدراسة من خلال نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وتأثير الهوية في سياستها الخارجية وعلاقتها الدولية في الفترة الزمنية 1993–2023، بالإضافة الى التطرق في لمحة تاريخية إلى مراحل نشوء الهوية الفلسطينية.

محددات الدراسة (حدود الدراسة الموضوعية)

يتحدد موضوع الدراسة في (الهوية كمحدد للسياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية).

معيقات الدراسة

واجهت الباحثة خلال إعداد هذه الدراسة عدداً من التحديات التي أثّرت على سير العمل البحثي، كان من أبرزها: التباين في مفهوم الهوية الفلسطينية بين الماضي والحاضر؛ إذ كانت الهوية في السابق ترتبط بالكفاح والنضال الوطني، بينما باتت في المرحلة اللاحقة، خصوصاً مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، ترتبط بالمسارات السياسية والعلاقات الدولية، الأمر الذي خلق نوعاً من الازدواجية في المفاهيم وصعوبة في تحديد إطار نظري ثابت لمفهوم الهوية. كما برزت معضلة في كيفية التعاطي الأكاديمي مع هذا التحول، وفي إيجاد تعريف جامع يعكس طبيعة الهوية المتغيرة والمتأثرة بالسياقات السياسية المتعاقبة.

بالإضافة إلى ذلك، واجهت الباحثة صعوبات تتعلق بشح المصادر والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع، خاصة تلك التي تربط الهوية بتأثيرها على السياسة الخارجية، حيث إن معظم الأدبيات المتوفرة تناولت العلاقة من منظور معاكس، أي تأثير السياسة الخارجية على الهوية، مما استدعى جهداً إضافياً في البحث والتحليل لتقويم الفرضيات.

كما شكلت المقابلات الشخصية تحدياً ميدانياً، إذ تعذر إجراء بعض المقابلات المخطط لها مع شخصيات سياسية، بسبب تأجيلات متكررة أو إلغاء غير مبرر، مما اضطر الباحثة إلى إعادة تنسيق المقابلات مع بدلاء، وقد استهلك ذلك وقتاً وجهداً إضافيين.

وبالرغم من هذه المعيقات، تمكنت الباحثة من تجاوزها عبر تبني إطار نظري مرن لتفسير الهوية في سياقها السياسي الحديث، والاستعانة بتحليل كيفي معمق للمصادر المتوفرة، فضلاً عن توسيع قاعدة المقابلات النوعية للوصول إلى رؤى متعددة تدعم أهداف الدراسة وتغني نتائجها.

مصطلحات الدراسة (اللغوية والاصطلاحية والإجرائية)

الهوية

- **مفهوم الهوية اصطلاحاً:** "شعور الفرد والجماعة بالذات،" وهي "نتاج وعي الذات بامتلاك خصائص مميزة أو تميزها عن الآخرين. وبالتالي الهوية تحيل إلى صور التفرد والتميز الذاتية المسقطة من طرف فاعل وتشكلت وتعدلت عبر الزمن من خلال علاقات مع آخرين ذوي الشأن (زهران، 2020، صفحة 6)

الهوية الوطنية الفلسطينية:

- **مفهوم الهوية الوطنية الفلسطينية اصطلاحاً:** ما عبّر عنها وعرّفها عبد الرحيم الشيخ على أن "الهوية تتشكل وبشكل مركزي من ثلاثة مكونات وهي: الأرض، الناس، والحكاية التاريخية الجامعة بينهما (مسعود، 2019، صفحة 5).

السياسة الخارجية:

- **مفهوم السياسة الخارجية اصطلاحاً:** هي السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصد بها التأثير على سلوك الدولة الخارجية (كامل، 2021، صفحة 92).

النظام السياسي:

- **مفهوم النظام السياسي اصطلاحاً:** "نظام يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد كوحدة أساسية للتحليل السياسي" (علي، 2005، صفحة 25).
- **يعرف النظام السياسي بشكل عام:** هو الإطار العام الذي تنظم من خلاله السلطة في الدولة، ويشمل المؤسسات والهياكل والقواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات السياسية وتوزيع السلطة وممارستها، والعلاقة بين الحكومة والمواطنين، وبين السلطات الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية).
- بمعنى آخر هو الطريقة التي تدار بها شؤون الدولة، مثل من يحكم، كيف ينتخب الحاكم، ما صلاحياته، وما دور البرلمان أو الشعب، ومن أبرز مكونات النظام السياسي: السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة والرئيس، والسلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان أو المجالس النيابية، والسلطة القضائية الممثلة بالمحاكم، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني والدستور والتشريعات والقوانين.

السيادة:

- **مفهوم السيادة اصطلاحاً:** "الوضع القانوني الذي يعطي الدولة الحق في أن تدير الشؤون الداخلية والخارجية للإقليم" (كرم الله، 2009، صفحة 140).
- **النظام السياسي الفلسطيني:** يُعرَّف النظام السياسي الفلسطيني بأنه مجموعة من المؤسسات التي أنشأها الشعب الفلسطيني، بدءًا من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ثم مؤسسات السلطة الوطنية، وصولًا إلى المؤسسات في الدولة الفلسطينية المستقبلية (الزغموري، 2010، صفحة 1).

- "هناك العديد من الإشكاليات بخصوص هذا المفهوم، وتكمن الإشكالية بخصوص الإقرار بوجود نظام سياسي فلسطيني أم لا، وذلك لأن وجود النظام السياسي مرتبط بوجود الدولة والسيادة، فالنظام السياسي الفلسطيني هو نظام ناشئ في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وفي ظل تدخلات دولية وإقليمية في القرار الفلسطيني، فهو أقدم النظم الواقعة تحت سيطرة الاحتلال" (بني عودة، 2017، صفحة 23).
- **السلطة الوطنية الفلسطينية:** كيان سياسي وإداري أنشئ بموجب اتفاق أوسلو (اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في واشنطن في أيلول عام 1993، وقد عقب إعلان أوسلو مجموعة من الاتفاقيات التي بينت شكل السلطة الفلسطينية وتركيبتها وصلاحياتها وطريقة انتخابها (جقمان، الديك، و آخرون، 2013، صفحة 66).
- **تعريف السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر قانونية ودستورية:** جهاز الحكم الذاتي الذي تم تأسيسه كهيئة مؤقتة بموجب اتفاق أوسلو، وله مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية تمارس اختصاصات محددة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، دون أن تكون دولة ذات سيادة كاملة.
- كما ينظر إلى السلطة الوطنية الفلسطينية على أنها تجربة أولى لحكم ذاتي فلسطيني في الأراضي المحتلة، جاءت نتيجة عملية تفاوضية معقدة، وهي تواجه تحديات تتعلق بالشرعية، والانقسام السياسي، والقيود الإسرائيلية. (أبو ستة، 2006)

الأدب النظري والدراسات السابقة

يتناول مفهوم الهوية، المشتق لغويًا من الضمير "هو"، الإشارة إلى ما يميز الشيء ويشخصه، حيث يسهم في تحقيق ذاته ويجعله مختلفًا عن غيره. ويشير مصطلح الهوية إلى تشكيل المجتمع بكافة جوانبه من قيم وعادات ومقومات، بالإضافة إلى الوعي الجماعي وإرادته للوجود والبقاء ضمن مكانة محددة للحفاظ على كيانه وسيادته واستمراريته (أبو غوش والقلقيلي، 2012، صفحة 9).

وبذلك تظهر أهمية الهوية بشكل جلي في سياق الثورات والحروب والصراعات، حيث تؤثر هذه الأحداث على طبيعة الهوية وتساهم في تشكيلها وإعادة صياغتها. كما تُعَد هذه الأحداث تحديات كبيرة تؤثر مباشرة في مكانة الدولة وتعاملاتها داخليًا وخارجيًا (أبو غوش و القلقيلي، 2012، صفحة 9).

تتجلى أهمية الهوية بوضوح في الحالة الفلسطينية، التي لم تُمنَح فرصة للتشكل النموذجي كما هو الحال في معظم الشعوب الأخرى. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها عدم تكافؤ ميزان القوى في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وافتقار الهوية الفلسطينية لإقليم جغرافي مستقل ومساحة اجتماعية ضرورية لتكون أي هوية. ومع ذلك، برزت خاصية مميزة للحالة الفلسطينية؛ فقد ساهم الصراع المستمر والطويل في تعزيز وبلورة الهوية بشكل أوضح وأكثر تماسكًا (شريم، 2017، صفحة 100).

الدراسات السابقة

فيما يلي سيتم استعراض أهم الدراسات السابقة لموضوع تأثير الهوية الوطنية الفلسطينية كمحدد في السياسة الخارجية الفلسطينية للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تتناول هذه الدراسات موضوع الهوية وتركز على المتغيرات التي أثرت على طبيعة القرارات الخارجية المُتخذة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، مع الإشارة إلى أن أغلب الدراسات تأتي بصورة مختلفة في دراسة المتغيرات على الهوية،

أما هذه الدراسة تسعى الى التركيز على الهوية كمحدد ومؤثر في سياسة السلطة الخارجية. وبناءً على ذلك، سيتم استعراض أهم الدراسات في هذا السياق.

قرة، سامي. (2020). الفلسطينيون والهوية. **مركز دراسات القدس – جامعة القدس**، العدد 8.

هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم الهوية عند المفكرين من ناحية نظرية وتحليلها ، ووصولاً إلى مفهوم الهوية الفلسطينية والمراحل التي مرت بها، وعلاقتها بالمكان والزمان والأرض، والتأكيد على أن ما يميز الهوية الفلسطينية أنها هوية حاولت النهوض في داخل بيئة استعمارية في ظل حالة من الصراع المستمر حتى اليوم، وبموجب ذلك تطرقت المقالة إلى مفهوم الهوية وتطورها في الأدب الفلسطيني وعند النساء الفلسطينيات ودورهم في تطوير الهوية، وقارنت الهوية الفلسطينية مع الهوية العربية. وخلصت الدراسة إلى أن الفلسطينيين استطاعوا تحديد هويتهم القومية والثقافية من خلال العلاقة الوثيقة التي تربطهم بالأرض وهناك عاملان رئيسيان ساهما في تشكيل ونمو الهوية وهو عامل اللجوء وعامل الشتات، مؤكدة المقالة بأن الهوية الفلسطينية تتسم بالتعقيد بسبب ما مرّت به من مراحل تاريخية وسياسية متلاحقة وما زالت تمر فيها حتى اليوم تحت ما يُسمى بالنضال الفلسطيني.

أبو رحمة، عماد الدين محمد . (2018). أثر الانقسام في أزمة الهوية الفلسطينية . **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، (المجلد 9، العدد2).

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على الهوية الوطنية، موضحة أن نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 لم يؤسس لوجود قومي فعلي، بل ساهم في إعادة تشكيل الهوية ضمن صراع على السلطة أدى إلى انقسام حاد انعكس سلباً على الهوية الوطنية. ومن خلال المنظور البنيوي–الوظيفي، اعتبرت الدراسة أزمة الهوية أحد أبرز تداعيات هذا الانقسام على المستويين الداخلي والخارجي. وقد خلصت إلى أن استمرار الانقسام يفاقم أزمة الهوية، ويعرضها لخطر التآكل والتفكك نتيجة عوامل متعددة داخلية وخارجية.

بنـي عـودة، سـامر . (2017). **تـداعيات الانقسـام السياسـي الفلسـطيني علـى السياسـة الخارجيـة الفلسطينية (2007–2016)**. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين . هدفت الدراسة إلى تحليل آثار الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية، باعتبارها أداة أساسية في بناء العلاقات الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية. وتناولت الدراسة تأثير الانقسام كأحد تجليات أزمة الهوية، مبيّنة أنه ساهم في إضعاف فعالية السياسة الخارجية وتقليص إنجازاتها. وخلصت إلى أن الانقسام أضر بالقضية الفلسطينية، وأدى إلى تعميق معاناة الشعب الفلسطيني ووضع القضية في مأزق سياسي على المستوى الدولي.

المالكي، مجدي. و آخرون. (2015). التحول في الهوية الفلسطينية وتجلياتها في ضوء تشرذم المجتمع الفلسطيني منذ عام 1948: في قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الأول: في الهوية والمقاومة والقانون الدولي. الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.**

هدفت الدراسة الى التطرق للتأثيرات والعوامل التي أثرت على الهوية الوطنية الجماعية للشعب الفلسطيني، والتحولات السياسية والمنعطفات التاريخية التي مرّ بها الشعب الفلسطيني وقضيته، وما مرّت بها الهوية تباعاً، حيث سعت الدراسة إلى تشخيص وتحليل العوامل المؤثرة في تحول هوية الفلسطينيين الجماعية وتجلياتها في الضفة والقطاع، ودول الشتات والأراضي المحتلة، مع التطرق إلى الخصوصية التي تتميز بها الهوية الوطنية الفلسطينية كونها لم ترتبط بكيان سياسي، بل كان تطورها بطريق أعمق، وحاولت الاستمرار رغم ما مرت به من تحديات. وتطرقت الدراسة إلى المراحل التي أدت إلى تراجع الهوية الوطنية الفلسطينية ما بعد النكبة، وتأثير اتفاق أوسلو على الهوية، والتداعيات التي تركها على الهوية من ناحية اجتماعية وثقافية وسياسية، وتهميش دور التجمعات الفلسطينية في الخارج. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها، أن الهوية الوطنية الفلسطينية وتعبيراتها مرت ولا زالت

تمر بمراحل تطور وضمور وتجدد وفقاً للمنعطفات السياسية والتاريخية، وما زاد من حالة التشرذم هو حالة الانقسام، وغياب المشروع الوطني الفلسطيني الجامع.

شريم، كايد عزات. (2017). الهوية الوطنية الفلسطينية: جدل الواقع ومأزق الخطاب: مقارنة نقدية تحليلية. **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**، (2): 97–126.

هدفت الدراسة إلى تقديم مقاربة نقدية وتحليلية للواقع الذي تواجهه الهوية الوطنية الفلسطينية والمستقبل والتحديات التي تواجهها هذه الهوية في ظل المتغيرات الدولية والمتغيرات الداخلية، من خلال التطرق الى خطابات الهوية السائدة، مع الإشارة الى أن الهوية الوطنية الفلسطينية تعتبر من أولويات المشروع الوطني، وما تواجهها من تحديات تنعكس سلباً أمام المشروع الوطني، والمتمثل في الدولة المستقلة وتقرير المصير، وتكمن الأهمية للدراسة أن الهوية تعتبر عنصر مركزي في ماضي وحاضر الشعب الفلسطيني، وهذا ارتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة الصراع والكفاح الوطني، حيث حللت الدراسة هذه المفاهيم من ناحية نظرية بحتة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الاستشرافية، من خلال طرح مجموعة من المبادرات حول ما العمل بخصوص الهوية ومستقبلها.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، المتمثلة في الهوية الوطنية الفلسطينية والسياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية، يتبيّن أن معظم تلك الدراسات ركزت على تحليل تأثير التحولات السياسية في النظام السياسي الفلسطيني، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، على الهوية الوطنية. وقد اتخذت هذه الدراسات اتجاهاً تفسيرياً يربط الهوية بنتائج التغيرات السياسية. وفي ضوء ذلك، تنفرد هذه الدراسة بتناول الموضوع من زاوية مغايرة، إذ تسعى إلى تحليل دور الهوية الوطنية الفلسطينية وتأثيرها بوصفها أحد المحددات الفاعلة في تشكيل السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة، والتي تحتوي على متغيرين، متغير مستقل، ومتغير تابع، ستتبع الدراسة عدة مناهج، المنهج الأول، وهو المنهج التاريخي، من خلال التطرق الى تاريخ مراحل الهوية الفلسطينية وتشكّلها، وتكونّها، والمنهج الثاني وهو المنهج التحليلي، من خلال تحليل تأثير الهوية بصورتها النهائية على سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية على المستوى الخارجي. وهذا يتم من خلال الاطلاع على ما تم تناوله في الدراسات وتحليلها، وذلك من أجل الوصول الى الإجابة علن أسئلة الدراسة ومناقشة الفرضية، وصولاً الى استخراج البيانات والمعلومات الأساسية في تحليل تأثير الهوية على سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية على المستوى الخارجي (التمثيل الخارجي أو ما يعرف بالسياسة الخارجية).

أدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على عدة أدوات منها: المقابلات والسجلات الرسمية، ويقصد بالسجلات الرسمية المواد أو السجلات التي تم اللجوء إليها لتوثيق الجهد البحثي، وقد تكون هذه السجلات إلكترونية أو ورقية مثل السجلات أو دفاتر الملاحظات، أو المراسلات، أو مقاطع الفيديو، أو قواعد بيانات الحاسوب، أو السجلات الصوتية أو الرقمية، أو حتى النتائج الفعلية للتجارب.

المقابلات الشخصية

أجرت الباحثة عدداً من المقابلات مع مختصين وباحثين وسياسيين، كما لجأت الدراسة إلى السجلات والوثائق بالإضافة إلى الجهد البحثي للباحثين ومن خلال المقابلات مع شخصيات سياسية، تم تحليل كيف يرون مستقبل الهوية الفلسطينية في ظل التغييرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية، وكيف يؤثر هذا على استراتيجيات السياسة الخارجية المستقبلية.

النتائج المتعلقة بتحليل المقابلات

تعتبر المقابلات الشخصية من الأدوات البحثية الهامة التي تتيح للباحثين فرصة لفهم أعمق للموضوعات والمفاهيم التي يتناولونها.

وفي إطار هذه الدراسة، قامت الباحثة بإجراء مجموعة من المقابلات الشخصية بهدف تحليل مواقف وآراء المشاركين فيما يتعلق بالقضايا السياسية التي تم طرحها، والتي تسهم في دعم أو نقض الفرضيات البحثية المطروحة. يمكن تحليل نتائج المقابلات على النحو الآتي:

- **السؤال الأول: كيف انعكست الهوية الوطنية الفلسطينية على سياسات السلطة الوطنية الخارجية منذ تأسيسها؟**

وضحت المقابلات التي تم إجراءها أن الهوية الوطنية الفلسطينية كانت ولا تزال ركيزة أساسية في توجيه السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها، حيث انعكست هذه الهوية في التركيز على القضايا الجوهرية المتعلقة بالحقوق الفلسطينية، مثل: حق العودة، والاستقلال، وإقامة الدولة الفلسطينية.

وعلى الصعيد الخارجي أثرت الهوية الوطنية الفلسطينية على السياسات المتعلقة بالتحالفات الإقليمية والدولية؛ حيث كانت الدبلوماسية الفلسطينية تركز على تعزيز الوحدة الوطنية والنضال المشترك ضد الاحتلال الإسرائيلي.

- **السؤال الثاني: هل ترى أن الهوية الفلسطينية موحدة أم أنها تتأثر بانقسامات داخلية تؤثر بدورها على السياسة الخارجية؟**

أوضحت المقابلات أن الهوية الفلسطينية رغم أنها تمثل وحدة تاريخية وثقافية، إلا أن واقع الانقسامات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية مثل حركتي فتح وحماس، يؤثر بشكل كبير على السياسة الخارجية للسلطة الوطنية. هذه الانقسامات تولد تحديات كبيرة في توحيد الخطاب الفلسطيني في الساحة الدولية،

وتؤدي إلى تناقضات بين مواقف السلطة الفلسطينية وحركات المقاومة، مما يجعل التنسيق الخارجي مع الدول الأخرى أكثر صعوبة.

من جهة أخرى، تسعى السلطة الوطنية إلى الحفاظ على ثوابت الهوية الفلسطينية وتعزيز الموقف الموحد في الساحة الدولية رغم هذه الانقسامات الداخلية.

- **السؤال الثالث: كيف يتم توظيف الهوية الوطنية في العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية والإسلامية؟**

ورد على لسان الشخصيات التي تم إجراء المقابلات معها أن الهوية الوطنية الفلسطينية تُعتبر محورًا أساسيًا في العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية والإسلامية، حيث أن معظم هذه الدول تتبنى مواقف داعمة للحقوق الفلسطينية؛ حيث تُستخدم الهوية الفلسطينية في إظهار التمسك بالثوابت الفلسطينية، مثل حق العودة والقدس عاصمة لفلسطين، وذلك لتوحيد المواقف العربية والإسلامية في المحافل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول العربية والإسلامية تلعب دورًا مهمًا في دعم القضية الفلسطينية من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية.

- **السؤال الرابع: هل تعتقد أن السلطة الوطنية تحتاج إلى إعادة تعريف هويتها السياسية لتعزيز سياستها الخارجية؟**

أجاب أغلب الأشخاص في المقابلات معهم بالتأكيد، نعم. في ظل المتغيرات السياسية الإقليمية والعالمية، قد يكون من الضروري للسلطة الوطنية الفلسطينية إعادة تعريف هويتها السياسية لتواكب التحديات الجديدة؛ قد يشمل هذا إعادة تقييم الاستراتيجيات المستخدمة في الساحة الدولية، وتحديد الأولويات السياسية بشكل يتماشى مع التحولات في النظام العالمي. مع تطور الديناميكيات الإقليمية، مثل التقارب العربي الإسرائيلي، قد يكون من الحكمة أن تعكس الهوية السياسية الفلسطينية مواقف أكثر واقعية في التعامل مع هذه المتغيرات، مع الحفاظ على الثوابت الأساسية للقضية الفلسطينية.

إعادة تعريف الهوية السياسية قد تشمل أيضًا تعزيز الموقف الفلسطيني على مستوى الشعوب العربية والإسلامية، والابتكار في أساليب التفاعل مع القوى الكبرى.

- **خامساً: ما التحديات التي تواجه الهوية الوطنية الفلسطينية في ظل المتغيرات السياسية الإقليمية والعالمية؟**

من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في المقابلات الشخصية أن الهوية الوطنية الفلسطينية تواجه تحديات متعددة في ظل المتغيرات السياسية الإقليمية والعالمية. أولاً: تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، مثل تطبيع بعض الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل، يهدد وحدة الموقف العربي والإسلامي حول القضية الفلسطينية. ثانيًا: الوضع الداخلي الفلسطيني المتأثر بالانقسامات بين الفصائل يزيد من تعقيد الدفاع عن الهوية الوطنية الفلسطينية على الساحة الدولية. ثالثًا: توجه النظام العالمي نحو التعددية القطبية، حيث تلعب القوى الكبرى دورًا أكثر تأثيرًا على العلاقات الدولية، يجعل فلسطين في وضع صعب، حيث تتباين مواقف هذه القوى حول القضية الفلسطينية. هذه المتغيرات تؤثر في كيفية الحفاظ على الهوية الوطنية في سياقات مختلفة.

- **سادساً: كيف يمكن تعزيز دور الهوية الفلسطينية في دعم الاعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني؟**

توصلت المقابلات إلى نتيجة جوهرية هامة تتعلق بضرورة تعزيز دور الهوية الفلسطينية في دعم الاعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني من خلال توجيه الجهود إلى تكثيف الدبلوماسية الشعبية والإعلامية لرفع الوعي العالمي بشأن القضية الفلسطينية.

كما يمكن تعزيز استخدام وسائل الإعلام الحديثة والتقنيات الرقمية للتواصل مع شعوب العالم وتعريفهم بالحقوق الفلسطينية والممارسات الإسرائيلية من خلال شهادات حية وتوثيق الانتهاكات. وأضافوا أن من الأهمية بمكان تعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق

الإنسان، يمكن للهوية الفلسطينية أن تظل حية في الساحة الدولية. كما يجب أن تركز السلطة الفلسطينية على بناء تحالفات استراتيجية مع دول العالم التي تدعم القضية الفلسطينية، مما يسهم في تكريس الاعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني.

الفصل الثاني

التطور التاريخي للهوية الفلسطينية

المبحث الأول: المراحل التاريخية في تشكيل الهوية الفلسطينية

المطلب الأول: العوامل التاريخية والثقافية في تشكيل الهوية الفلسطينية

المطلب الثاني: العوامل الثقافية والدينية وأثرها في تكوين الهوية الفلسطينية

المبحث الثاني: أثر العوامل السياسية في تشكل الهوية الفلسطينية

المطلب الأول: أثر الأحزاب السياسية في تبلور الهوية الفلسطينية

المطلب الثاني: أثر الانقسام الفلسطيني الداخلي على تشكل الهوية الفلسطينية

الفصل الثاني

التطور التاريخي للهوية الفلسطينية

تمهيد

عند التمعّن في السياق التاريخي، يتضح أن تحولات ما بعد الحرب العالمية الأولى شكلت الهوية الوطنية الفلسطينية وأثّرت بشكل مباشر على تكوينها وتطورها. ولا يمكن تجاهل أن نكبة عام 1948 كانت بمثابة نقطة تحول كبرى، حيث شكلت انكساراً لمحاولات الفلسطينيين لتأسيس هوية وطنية متماسكة. أدت تلك الفترة إلى تفكك مجتمعهم، فقدان أرضهم، وانهيار مؤسساتهم، مما ترك آثاراً عميقة على التعبيرات الاجتماعية والسياسية للهوية الفلسطينية(كيالي، 2012، صفحة 9).في مرحلة ما بعد النكبة، بدت الهوية الوطنية في وضع هشّ للغاية، حيث نشأت وسط ظروف قسرية صعبة وتعرضت للتحولات والتشوهات الناتجة عن القيود التي فرضتها تلك المرحلة (كيالي، 2012، صفحة 9).

المراحل التي مرت بها الهوية أفضت إلى تكوين محددات أساسية شكّلت الإطار العام للسياسة الخارجية للسلطة، التي أصبحت بدورها ممثلاً على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد أثرت مكونات الهوية وتحولاتها بشكل مباشر على ملامح السياسة الخارجية، مما حال دون وجود رؤية واضحة لطبيعة النظام السياسي سواء للدولة الفلسطينية أو السلطة الوطنية. هذا الغموض تطوّر تبعاً لمسار المفاوضات، وهو ما انعكس على ملامح الهوية الفلسطينية وأدى إلى تعديلات أساسية في شكلها ومضمونها(جقمان، الديك، و آخرون، 2013، صفحة 64).

الهوية الفلسطينية اليوم تمثل نتاج مسيرة طويلة من التحولات التاريخية والسياسية. في بداياتها، اتسمت بالنضال والمقاومة كوسيلة للتعبير عن الذات الوطنية، إلى أن جاءت مرحلة السلطة الفلسطينية، حيث أصبحت الهوية مشروطة بالمفاوضات السياسية. ومع مرور الزمن، تفاقمت الأزمات وصولاً إلى حالة الانقسام داخل النظام السياسي الفلسطيني أو بين الأطراف الحاكمة، وهو ما انعكس بشكل كبير على

السياسات الخارجية. هذا الانقسام يعد من أكثر الفترات ضرراً وتأثيراً في المجتمع الفلسطيني، حيث ترك بصماته الواضحة على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. استمرار هذه التداعيات حتى اليوم يظهر مدى عمق الأزمة التي تراكمت وتجذرت في مختلف جوانب الحياة الفلسطينية (بني عودة، 2017، صفحة 63).

أصبح من الواضح أن الانقسام لم يعد مقتصراً على الجانب الجغرافي أو السياسي أو المؤسساتي فقط، بل امتد ليشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذا الانقسام يعكس، في أحد جوانبه، شكلاً من أشكال الهوية، ما أثر سلباً على توجه المشروع الوطني للدولة. نتيجة لذلك، أضعف موقفها وفرض عقبات أمام أي محاولات لتأسيس عقد اجتماعي متين بين الضفة وغزة (المالكي، 2015، صفحة 16).

شهدت الهوية الوطنية الفلسطينية تطورات تاريخية متعددة أسهمت في تشكيلها الحالي، مما انعكس بشكل واضح على توجهات السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتأثيرها على مواقفها الدولية. ويُعد الانقسام، بوصفه إحدى هذه المراحل التي أثرت في بلورة الهوية، من أبرز العوامل التي ساهمت في تراجع دور السلطة الفلسطينية في المجال السياسي الخارجي. هذا الوضع أدى إلى إرباك مواقف السلطة على الصعيدين الدولي والإقليمي وأثر سلبًا على علاقاتها الخارجية، مما اضطرها إلى مواجهة خيارات سياسية معقدة وزاد من حجم الضغوط التي تتعرض لها مؤسساتها (بني عودة، 2017، صفحة 79).

وفي هذا الإطار، سيتم الحديث عن المراحل التاريخية في تشكيل الهوية الفلسطينية (المبحث الأول)، وبيان أثر العوامل السياسية في تشكل الهوية الفلسطينية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المراحل التاريخية في تشكيل الهوية الفلسطينية

تتمتع كل مجموعة بشرية بخصائص مشتركة تجمع بين أفرادها وتمنحهم تميزًا عن المجتمعات الأخرى، وتشكل لديهم هويتهم وشخصيتهم الفريدة. بالنسبة للشعب الفلسطيني، فهم جزء من الأمة العربية ويتشاركون معها في الدين، اللغة، التاريخ، العادات والتقاليد. ومع ذلك، فإن العامل الذي ميزهم عن بقية العرب هو العامل الجغرافي، حيث ارتبطت هويتهم بموقعهم الجغرافي الذي تم تحديده ضمن حدود رُسمت بعد الحرب العالمية الأولى بواسطة القوى الحليفة، كما حدث مع الدول العربية الأخرى. وهذا العنصر الجغرافي المشترك يعد اللبنة الأولى في تشكيل الهوية الفلسطينية (زهران ، 2020، صفحة 34).

ليس من السهل تناول موضوع الهوية الفلسطينية في سياق ما بعد الحداثة بسبب الطبيعة المعقدة للمراحل التاريخية التي أثرت بشكل كبير على تشكيلها وتطورها. فالهوية الوطنية الفلسطينية لم تكن نتاجاً لحظة زمنية معينة، بل هي نتيجة تراكمات تاريخية طويلة، تشمل آثار الاستعمار والصراعات المختلفة. وبهذا اكتسبت سماتها الخاصة عبر مسار تاريخي طويل ومتشابك. الدراسات التي تناولت الهوية الفلسطينية ركزت بشكل رئيسي على نشأة هذه الهوية الوطنية وتطورها، مع تسليط الضوء على علاقتها بالمكان، الزمان، والأرض، باعتبار هذه العناصر جزءاً محورياً في بنائها واستمراريتها (قرة، 2020، الصفحات 140-141).

وتحمل الهوية الفلسطينية طابعًا تاريخيًا مصيريًا، إذ تشكّلت عبر مختلف أشكال الصراع والمقاومة، بهدف استعادة الشعب الفلسطيني لوطنه وبناء دولته المستقلة. هذه الهوية الوطنية تعد حقيقة جوهرية لكنها ليست ثابتة، بل تخضع للتغيير والتطور مع الزمن، وتزخر بالتناقضات القابلة للحل. كما أنها تمثل المدخل الأساسي لوجود الشعب الفلسطيني ولفهم تجربته. من بين العوامل الرئيسية التي تعيننا على استيعاب مفهوم الهوية الفلسطينية، هي دراسة الطريقة التي يعبر بها الأدباء الفلسطينيون عن هذا

المصطلح، حيث يتناولونه في سياق أمة تحاول النهوض وسط بيئة استعمارية وظروف تسودها الصراعات والحروب (قرة، 2020، الصفحات 140–141).

واتسم مسار تطور الهوية الوطنية الفلسطينية بخصوصية فريدة مقارنةً بهويات الدول العربية المجاورة منذ مطلع القرن العشرين، ويرجع هذا التمايز إلى مجموعة من العوامل الأساسية؛ أبرز هذه العوامل هو مرور فلسطين بسلسلة من المراحل التاريخية والأحداث السياسية التي تختلف جذريًا عن تلك التي شهدتها الأقطار العربية الأخرى. في مقدمة هذه التحديات كان "الاستعمار الصهيوني الاستيطاني"، الذي سعى إلى السيطرة على الأرض وإلغاء الهوية القومية التاريخية لفلسطين، وبذلك تبلورت الهوية الفلسطينية وسط مواجهة مباشرة مع نكبة كبرى استهدفت شعبها، حيث جاء الغزو الصهيوني ليلحق أضرارًا بالغة بجوانب الحياة المختلفة للفلسطينيين، سواء ثقافيًا، اجتماعيًا، اقتصاديًا، سياسيًا، أو إنسانيًا بشكل عام. هذا التحدي التاريخي المستمر انعكس كعنصر جوهري يميز الهوية الفلسطينية ويضيف إليها طابعًا مقاومًا وتفاعليًا قويًا، وبذلك أصبحت الهوية الفلسطينية واحدة من أكثر الهويات حيوية وإثارة للمشاعر بسبب نموها المستمر في مواجهة مشروع صهيوني يسعى للطمس والتهميش والإنكار لوجود شعب بأكمله ومحو حضارته (المالكي، 2015، صفحة 6).

لا يوجد توافق بين الباحثين والمؤرخين بشأن المقدمات والعوامل التي أسهمت في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية وتبلورها. فبعضهم يذهب إلى أن الهوية الفلسطينية تمتد إلى عصور قديمة، ويربطها بشكل رجعي بالتاريخ القديم للسكان الذين عاشوا على أرض فلسطين منذ الأزمنة البعيدة. ومع ذلك، فإن غالبية المؤرخين والباحثين يرون أن نشأة الهوية الفلسطينية المعاصرة بدأت تتبلور خلال الحقبة العثمانية، خاصة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. وقد ساهم في ذلك عوامل متعددة، أبرزها التهديد الاستعماري الغربي وتقسيم البلدان العربية، مما أدى إلى ظهور أزمة هوية غير مسبوقة في المنطقة العربية عقب انهيار الدولة العثمانية (أبو غوش و القلقيلي، 2012، صفحة 20).

عند تتبع تطور الأحداث التاريخية المتعلقة بفلسطين، سواء خلال فترة الحكم العثماني أو بعد انهياره واستعمار الدول العربية وتقسيمها، مرورًا بفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وما تلاها وصولًا إلى النكبة الفلسطينية، ومن ثم الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي، وصولاً إلى توقيع اتفاقية أوسلو، يتضح أن الهوية الفلسطينية كانت وما زالت في حالة من التشكل والتطور المستمر عبر الزمن. فقد تأثرت هذه الهوية بشكل كبير بالتحولات التاريخية والتطورات السياسية والثقافية المحيطة بها. وبالتالي، لا يمكن اعتبارها نتاجًا لأحداث بعينها أو مجرد رد فعل على الاحتلال الإسرائيلي، رغم أن الأخير شكل تهديدًا كبيرًا لها (زهران، 2020، صفحة 36).

وفي هذا المقام، سيتم الحديث عن العوامل التاريخية في تشكيل الهوية الفلسطينية (المطلب الأول)، وبيان العوامل الثقافية والدينية وأثرها على تكوين الهوية الفلسطينية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: العوامل التاريخية في تشكّل الهوية الفلسطينية

مع استعراض الأحداث التاريخية المرتبطة بفلسطين، بدءاً من فترة الحكم العثماني ومروراً بانهيار الدولة العثمانية واستعمار الدول العربية وتقسيمها، إلى الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وما تلاها وصولاً إلى النكبة الفلسطينية، ثم الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي وحتى اتفاقية أوسلو، يظهر جلياً أن الهوية الفلسطينية كانت دائماً في حالة تطور وتشكل مستمر عبر الزمن. هذه الهوية تأثرت بشكل عميق بسياقات تاريخية وسياسية وثقافية متعددة، ما يعني أنها ليست نتيجة حدث تاريخي واحد أو رد فعل مباشر على حالة معينة مثل الاحتلال، الذي شكل تحدياً جوهرياً لها (المالكي، 2015، صفحة 3).

وعلى مدار القرن الماضي وحتى الآن، واجه الفلسطينيون مسارات متداخلة وتأثيرات مركّبة حسب مناطق انتشارهم، مما أثر على طبيعة هويتهم الوطنية الجمعية. هذه الهوية مرت بمراحل مختلفة من التراجع والتجدد، ومن الاستعداد والتأمل، ضمن ظروف اتسمت بالقمع المستمر ومحاولات الإنكار

لوجود الفلسطينيين كشعب. ومع ذلك، تبدو الهوية الفلسطينية الآن في مواجهة أحد أخطر المنعطفات التاريخية بسبب احتدام الصراع السياسي على ما تبقى من الأرض، بالإضافة إلى التحولات السريعة التي تشهدها المجتمعات العربية وتزايد الأسئلة الوجودية حول مستقبل القضية الفلسطينية والخوف من اندثارها (المالكي، 2015، صفحة 3).

منذ منتصف القرن الماضي، تعرض الفلسطينيون لتغيرات اجتماعية متعددة ومتنوعة بفعل الظروف السياسية والحروب المتعاقبة التي بدأت بالنكبة وحرب عام 1948، هذه الأحداث أدت إلى تفكك المجتمع الفلسطيني وتهجير نحو نصف سكانه إلى دول الشتات العربي مثل الأردن، لبنان، سوريا، ومصر، بالإضافة إلى الانتقال إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تعرض من تبقى من الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام 1948 إلى العزلة عن باقي المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية المحيطة (سليم، 1994، الصفحات 17–25).

1. النكبة الفلسطينية عام 1948 وأثرها في تبلور الهوية الفلسطينية

منذ منتصف القرن الماضي، تفرق الفلسطينيون في تشكيلات اجتماعية متنوعة نتيجة للتغيرات السياسية والحروب المتتالية التي بدأت بالنكبة وحرب عام 1948، هذه الحروب أدت إلى تشتت المجتمع الفلسطيني وتهجير ما يقرب من نصف سكانه إلى دول الشتات العربي مثل الأردن، لبنان، سوريا، ومصر، بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. كما جرى عزل ما تبقى من الفلسطينيين داخل الأراضي التي احتُلت في عام 1948 عن بقية المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية المجاورة، مما أدى إلى ضياع الهوية الوطنية الفلسطينية.

ومع مرور الزمن بعد النكبة واستمرار عجز المجتمع الدولي عن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، فضلاً عن استمرار تشردهم وإنكار حقوقهم الأساسية، طرأ تحول على مفهوم النكبة من الناحية الاجتماعية، حيث تمثل النكبة الفلسطينية في جوهرها لحظة الانهيار السريع للمجتمع الفلسطيني بفعل

الهجوم العسكري الصهيوني، وما تبعه من نزوح وتشتت في الدول العربية وسقوط المقاومة. وبالتالي، أصبحت النكبة رمزاً لتحول الشعب الفلسطيني من مجتمع مستقل وحُر إلى جماعة من اللاجئين الملاحقين في المنافي القريبة والبعيدة، هذا التحول دفع الفلسطينيين إلى مواجهة واقع جديد، حيث باتوا أفراداً بلا هوية أو روابط قوية، مجبرين على محاولة بناء مجتمعات جديدة وسط أجواء قاسية (زهران، 2020، صفحة 51).

بدأ ذلك في فضاءات مقيّدة بين الخيام والأسيجة، وفي أماكن مزدحمة وصولاً إلى المدن ذات الأحزمة الفقيرة. ومع ذلك، فإن تطوير مجتمع تحت الحصار والملاحقة والشبهة يكاد يكون مستحيلاً. فرضت النكبة على الشعب الفلسطيني الانطلاق من نقطة الصفر، حيث كان عليهم إعادة تشكيل هويتهم وبناء وجودهم في أماكن متفرقة ومتباينة(زهران، 2020، صفحة 51)، ولا شك أن النكبة ومعاناة اللجوء والشتات ومقاومة المحتل تشكل عناصر إضافية للهوية الفلسطينية المعاصرة ساهمت في تشكيلها، وتخيلها (أبو ندا ، 2016، صفحة 21).

من النتائج السياسية التي ترتبت على النكبة، وبسبب التغيرات الحدودية التي فرضتها على أرض الواقع، أصبحت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني، بينما خضع قطاع غزة للإدارة العسكرية المصرية. كانت هاتان المنطقتان معزولتين تماماً عن بقية الأراضي الفلسطينية إلى أن تم احتلالهما بعد هزيمة حزيران عام 1967. إثر ذلك، صدر قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي يُفهم في جوهره كدعوة لتقسيم الأرض بين دولتين، ما جعل الضفة الغربية وقطاع غزة الإطار الجغرافي الأساسي للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية (زهران، 2020، صفحة 51).

في هذا السياق، تأثر المجتمع الفلسطيني بما تأثرت به البيئة العربية المحيطة، إذ قام الانتداب البريطاني بمنع تطور هويته بشكل طبيعي. ومع ذلك، بدأت خصوصية المجتمع الفلسطيني تظهر بوضوح مقارنة بدول المشرق العربي الأخرى، وذلك من خلال مواجهته للحركة الصهيونية. تلك

المواجهة لم تكن مع استعمار كلاسيكي عسكري أو اقتصادي، بل مع فعل اقتلاع ونفي واحتلال وإحلال. وقد كانت الحركة الصهيونية تدرك مسبقاً، وهو ما يتضح من ممارساتها، أن تحقيق أهداف مشروعها يرتبط بقدرتها على إقصاء الفلسطينيين وسلبهم ثقافتهم وإرثهم الحضاري، مع إحلال نفسها مكانهم.

ومن هنا يمكن القول إنه، كما شكل تفكك الدولة العثمانية محطة مفصلية في بلورة الهوية العربية الحديثة، فإن المواجهة الفلسطينية للصهيونية كان لها دور أساسي في تشكيل الهوية الفلسطينية المعاصرة. هذه الهوية جاءت كردة فعل طبيعية يمارسها الفرد والمجتمع بشكل عام عندما يواجهان تهديدًا وجوديًا. ولعلها انتقلت بذلك من حالة عفوية غير واعية إلى حالة من الوعي المتعمَّد، الذي يسعى إلى تأكيد الذات وحمايتها من الاندثار (كراجة، 2016، صفحة 206).

المطلب الثاني: العوامل الثقافية والدينية وأثرها على تكوين الهوية الفلسطينية

زاد الاهتمام بقضايا الهوية الثقافية، القومية، الاجتماعية، والجنسية بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن العشرين. هذا التطور تجلى في تركيز دوائر العلوم السياسية والاجتماعية في العديد من الجامعات العالمية على تقديم مساقات متخصصة وإجراء أبحاث معمقة حول موضوعات الهوية. وقد شملت تلك الدراسات مجالات شتى مثل العلوم السياسية، السياسة المقارنة، العلاقات الدولية، والنظرية السياسية. تلعب الهوية دورًا جوهريًا في دراسة قضايا متعددة مثل العرق، النوع الاجتماعي، الجنس، الصراعات القومية، والثقافة. نتيجة لذلك، أصبحت الهوية محورًا أساسيًا في تحليلات التاريخ الاجتماعي، الأدب، والدراسات الثقافية (قرة، 2020، صفحة 137).

لا شك أن العوامل الثقافية تعد من الركائز الأساسية في تشكيل الهوية الفلسطينية، حيث تؤدي الثقافة دوراً محورياً في صون هذه الهوية وفي التعبير عن الانتماء الوطني. وتشمل هذه العوامل عدة جوانب رئيسية أسهمت بشكل فاعل في بناء الهوية الوطنية الفلسطينية:

أ. اللغة:

ترتبط اللغة بالهوية ارتباطاً عميقاً ومباشراً، حيث تمثل عنوان وجود الإنسان وجوهر هويته. إنها مرآة السيادة والتجسيد الواضح للهوية بكل أبعادها، سواء كانت قومية أو دينية. إن العلاقة بين اللغة والهوية ليست سطحية أو عابرة، بل هي علاقة متجذرة وذات أهمية كبيرة، إذ أن اللغة تُعد وسيلة التواصل الاجتماعي وروح الوعي الجمعي. إضافةً إلى ذلك، فهي أداة تُظهر مختلف العناصر المرتبطة بالهوية وتوضحها، كما تُبرز معالم الأسس الأخرى التي تقوم عليها هذه الهوية. بالنسبة للشعوب، تُصبح اللغة قضية قومية وسيادية ذات بعد استراتيجي، يدخل ضمن إطار الأمن الوطني والقومي، خاصة عند الشعوب التي تربطها وحدة اللغة والتاريخ والحضارة المشتركة (بوبس، محروس، 2024)

ب. التراث الشعبي:

يعد التراث الشعبي جسراً يربط المجتمع بهويته الوطنية، وتبرز أهميته باعتباره الوسيط الذي ينقل الحضارة من جيل إلى آخر. ويشكل التراث الفلسطيني الدعامة الرئيسة والأساس الثقافي والفكري الذي يُرسّخ الهوية ويُوثّق ذاكرة الوطن، مؤكدًا على وجود كيان مستقل وجذور عميقة تضرب في أعماق التاريخ (طه، 2020، صفحة 1).

يُعتبر التراث جزءاً جوهرياً من تاريخ الشعوب، إذ يعكس العادات والتقاليد والفنون الشعبية والحرف التقليدية التي تظهر مدى تفاعل هذه الشعوب مع بيئتها المحيطة. ويُلاحظ التفرد والتميز لدى الفلسطينيين من خلال نمط تراثي خاص بهم، فقد أبدعوا في عادات وتقاليد وحرف يدوية أصبحت جزءاً أساسياً من تكوين الهوية الوطنية. هذا التراث يتجلى في الأمثال والحكايات الشعبية، إضافة إلى الحرف اليدوية مثل الفخار والخزف والزجاج والصدف، وكذلك الثوب الفلسطيني الذي يعبر بوضوح عن الشخصية الفلسطينية سواء داخل الحدود الجغرافية أو حينما يحمله الفلسطيني إلى الخارج ليكون تعبيراً حيّاً عن هويته الثقافية (أبو هنية، د.ت)

ج. الأرض:

تُعد الأرض رمزًا أساسيًا في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية، وقد امتدت جذورها عبر مئات السنين لتصبح جزءًا لا يتجزأ من التاريخ والثقافة والدين والتجارة والسياسة. على مدى العقود، ظل الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته سواء داخل فلسطين التاريخية أو في الشتات قريبًا كان أم بعيدًا، يسعى لاستعادة وطنه وتحرير أرضه من الاحتلال الصهيوني الذي بدأ منذ عام 1948 بمحاولة تهويد المكان والزمان بهدف طمس معالم الهوية الوطنية الفلسطينية. هذا النضال المستمر دفع ثمنه الشعب الفلسطيني غاليًا، حيث قدم الشهداء والجرحى، إلى جانب أسر العديد في معتقلات الاحتلال، دفاعًا عن أرضه ووطنه. الأرض الفلسطينية ليست مجرد مساحة جغرافية، بل هي رمز وركن أساسي في تكوين الهوية الوطنية التي تزداد رسوخًا مع مرور الزمن (السهلي، 2023، موقع عربي).

ويرى حامد، مقابلة أن إسرائيل تحاول طمس الهوية الفلسطينية، من خلال إلغاء الكيانية السياسية والتخلص من رموز الهوية الفلسطينية، وإفراغ الأرض من سكانها هي محاولة من إسرائيل إلى طمس الهوية الفلسطينية وتبني الرؤية الأيدلوجية الإسرائيلية والتحدي الأكبر أمام الفلسطينيين هو تحدي البقاء، والحفاظ على الهوية الفلسطينية من التهميش والضياع، وقبل الحفاظ على الهوية يجب الحفاظ على الوجود الفلسطيني وهذا يتعلق في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، من خلال حل كل الخلافات المتعلقة بالانقسام الفلسطيني أولاً، ومعالجة كل التحديات التي تقف في وجه الحفاظ على الهوية الفلسطينية بجدية، وإعادة صياغة الأهداف الفلسطينية بصيغة وطنية جامعة للكل والاتفاق على اتباع سياسة محددة من شأنها مواجهة إسرائيل.

د. الأدب والفنون:

كان ولا يزال الأدب إحدى الركائز الأساسية في صون الثقافة الفلسطينية وترسيخ الانتماء الوطني وإبراز الهوية الفلسطينية. على مر التاريخ، لعب دوراً محورياً في بناء القيم والأخلاق النبيلة وفي رفع

المستوى الثقافي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وذلك رغم المحاولات المستمرة للاحتلال لطمس هذه الهوية بطرق مختلفة. شكل الأدب والفن وسيلة مقاومة فعالة، مما جعلهما مجالين حيويين للتعبير عن الصمود، الأمل، والتحديات التي يواجها الشعب الفلسطيني (الموقع الإلكتروني للموسوعة الثقافية، د.ت)

وفي مجال الفن التشكيلي، جسدت النكبة من خلال إبداعات فنية لعدد من الفنانين أبرزهم إسماعيل شموط، الذي أبدع في تصوير معاناة اللاجئين وآلامهم. وعلى صعيد الأدب، ظهر أدب المقاومة بوضوح بعد الاحتلال عام 1967، حيث ركز على رمزية الأرض والوطن كوسيلة للتحدي في وجه الاحتلال. وقد تجلت هذه الرمزية بشكل لافت في أشعار محمود درويش، التي أصبحت تعبيراً صريحاً عن الهوية الفلسطينية. لعب الأدب الفلسطيني دوراً مهماً في طرح القضية الفلسطينية كمشروع نضال لتحقيق العدالة والحرية. وفي الأعمال الفنية، كانت الجداريات واللوحات مليئة بالرموز مثل المفتاح كدلالة على حق العودة، وأغصان الزيتون التي تعبر عن السلام (الموقع الإلكتروني للموسوعة الثقافية، د.ت)

ومن الجدير بالذكر أن الشعوب تهتم بإظهار مكوناتها الثقافية والأدبية والحضارية والتراثية، كونها تمثل جزءاً جوهرياً في بناء هويتها الوطنية. وفي السياق الفلسطيني، تحول الأديب والمفكر إلى مقاوم يحمل القلم كسلاح للدفاع عن قضيته وشعبه، تماماً كما يفعل المقاتل في الميدان. أصبح هؤلاء المفكرون هدفاً لقوات الاحتلال التي لاحقتهم واغتالت العديد منهم، مدركة خطورة تأثيرهم على مشروعها الاستيطاني (عبد الرحمن، 2021)

كل هذه العناصر الثقافية تتكامل لتكوين هوية فلسطينية فريدة، تتميز بتشبثها بالجذور والتاريخ، وسعيها للحفاظ على الثقافة رغم التحديات السياسية المعقدة. الهوية الفلسطينية ليست جامدة بل تتطور باستمرار من خلال الأجيال التي تواصل الكفاح دفاعاً عن حق العودة والحرية.

كما كان للعوامل الدينية دور كبير في تشكيل الهوية الفلسطينية وتعزيزها، إذ تُعدّ الديانة جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي الفلسطيني. وقد ساهم الدين الإسلامي في تشكيل الهوية الإسلامية التي ترتكز على أربعة عناصر أساسية هي: "العقيدة، التاريخ، اللغة، الأرض". هذه العناصر الأربعة تشكّل مجتمعة الهوية الإسلامية للأمة، وقد تتلاشى هذه الهوية إذا ابتعد الفرد عن دينه (الصلابي، 2022)

يشكل الدين عنصراً أساسياً في تشكيل الهوية الوطنية ويساهم في بناء ملامحها، فقد لعب الدين عبر التاريخ دوراً مهماً في تشكيل الروح الوطنية الفلسطينية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات. ويعد الإسلام الديانة الرئيسية بين الفلسطينيين، وهو عامل محوري في تشكيل القيم الثقافية والاجتماعية (توفيق، سعيد، 2022)

أ. علاقة الدين بالهوية

يمثل مفهوما الدين والهوية تعبيراً عن الحقيقة والمطلق، حيث أن المنطق الداخلي الذي يقوم عليهما يجعلهما يظهران كمعطيات تتجاوز التاريخ، وكماهيات ثابتة لا تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة. كلاهما يشير إلى عقيدة راسخة وإحساس قوي بالامتياز والتفوق، كما يتضح من اعتقاد اليهود أنهم شعب الله المختار، أو من رؤية المسلمين لأنفسهم كخير أمة أخرجت للناس. تشير الاشتقاقات اللغوية إلى أن مفهوم الهوية له جذور دينية، إذ أن كلمة "هو" التي تُشتق منها الهوية تشير إلى الله، مما يعكس ذاتاً تتسم بالتفوق والثبات وتجسد المنطق. لذا، يلعب الدين دوراً محورياً في التأسيس التقليدي للهوية وفي تعزيزها (الديالمي، 2007، صفحة 79).

يشكل الدين معالم تاريخية تلهم مؤسسات التراث المعماري، كما يمتلك القدرة على الاستغلال السياحي من خلال بعض الأعمال الفنية ذات الطابع الديني، كما يلعب الدين أيضًا دورًا موحدًا للثقافات أو الدول المختلفة رغم تباين المصالح الاقتصادية والسياسية. فقد ساهمت العديد من الأديان ونماذج

الكنائس في تشكيل هويات وطنية والدفاع عنها. في الدول الدينية التقليدية، يتم تمييز رعاياها بناءً على انتمائهم الديني، حيث يتم تصنيف الجماعات وفقًا للانتماء الديني، مما يبرز بوضوح أهمية العامل الديني في بناء الهوية. وبالتالي، لا يمكن تصور هوية دون انتماء ديني. في الدولة الدينية التقليدية، تكون الهوية الدينية مفروضة، ولا مجال للاختيار فيها. بل أكثر من ذلك، قد يؤدي رفض الانتماء الديني، مثل رفض الانتماء للإسلام، إلى تهمة الردة، التي قد تعني الموت الفعلي أو على الأقل الموت الاجتماعي (الديالمي، 2007، الصفحات 81–82).

وبذلك تعد إسرائيل واحدة من الدول القليلة التي يرتبط كيانها الثقافي والسياسي والاجتماعي بالدين. في الواقع، الدين هو أساس وجودها وسبب نشأتها. فهي دولة ثيوقراطية يهودية، حيث يحتل الدين مكانة كبيرة في جميع فئات وطبقات المجتمع الإسرائيلي (توفيق، 2016، صفحة 72).

تكونت العقلية الإسرائيلية ضمن إطار ديني، وتأثرت بفكرة الاضطهاد التي عانى منها الشعب اليهودي، وكذلك بالوضع الذي نشأت فيه إسرائيل والذي جعلها مرفوضة من جيرانها، من بين الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها إسرائيل لتأسيس هويتها كان دعم فكرة إقامة الدولة على أساس ديني، وذلك لتشكيل قومية يهودية، بالإضافة إلى التركيز على القوة كشرط أساسي لضمان الأمن، وفيما يتعلق بالمرجعية الدينية، فقد ساعدت صبغة المشروع الصهيوني الدينية في تحقيق أهدافه على أرض الواقع، حيث وظفت الحركة الصهيونية الدين لخدمة أهدافها. في البداية، اعتمدت الحركة على نصوص التوراة والأساطير المرتبطة بها، واستفادت من كافة الوسائل لتأكيد الحق التاريخي لليهود في فلسطين، من خلال تعزيز البعد القيمي لبعض الرموز مثل حائط المبكى وأرض الميعاد. وبالتالي، تجسدت الدعامة الدينية في تصريحات المسؤولين الصهاينة بأن إسرائيل تأسست تنفيذًا لوعد الرب (عصبي، 2019، صفحة 267).

تجسد الطابع الديني في شكل مؤسسات اندمجت داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث أصبحت هذه المؤسسات تؤدي دورًا ليس في القضايا الدينية فقط، بل في القضايا السياسية أيضًا، بما في ذلك دورها في تحفيز الجيش على القتال، وتشجيع الاستيطان، وتقديم مبررات دينية للأنشطة غير الشرعية المرتبطة به (عصبي، 2019، صفحة 267).

ب. الفتوحات الإسلامية في فلسطين:

وصل الإسلام إلى فلسطين إبان الفتوحات الإسلامية، حيث فتحها خالد بن الوليد بعد معركة أجنادين عام 13هـ، ومعركة اليرموك عام 15هـ والتي جاء بعدها الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب بنفسه لاستلام مفاتيح القدس، وقد كتب عمر بن الخطاب لأهل القدس عهده الشهير المعروف باسم العهدة العمرية، وبعد 88 عام من الاحتلال الإفرنجي استطاع القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي فتح بيت المقدس سنة 1187م في معركة حطين، وبعد الأيوبيين حكم المماليك فلسطين إلى أن ضعف حكمهم وسيطر العثمانيون على فلسطين عام 1516م ليستمر حكمهم أربعة قرون متواصلة (أبو هنية، د.ت). ثم حكمت الدولة العثمانية فلسطين كدولة إسلامية تمثل جميع المسلمين. لاحقًا، بدأ الوطنيون الفلسطينيون في مقاومة الاستبداد العثماني، مما أدى إلى ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية التي بدأت بالتعبير عن نفسها فكريًا ثم سياسيًا. في عام 1875، أسست الحركة أول جمعية عربية سرية لمناهضة الحكم العثماني (أبو هنية، د.ت).

على ضوء ما سبق، يستنتج أن الفتوحات الإسلامية كان لها تأثير بالغ على الهوية الفلسطينية، حيث ساعدت في تشكيل ملامحها الثقافية والدينية والاجتماعية. كما ساهم الإسلام في توحيد الهوية الثقافية لسكان فلسطين مع باقي المناطق الإسلامية. وبعد الفتوحات، أصبحت فلسطين جزءًا من الخلافة الإسلامية، مما أدى إلى دمجها في نظام سياسي موحد يعتمد على الشريعة الإسلامية، وبالتالي تعزيز

ارتباط السكان بالهوية الإسلامية وولائهم للخلافة. ومن هنا، لعبت الفتوحات الإسلامية دورًا أساسيًا في تشكيل الهوية الفلسطينية، التي أصبحت مزيجًا من الانتماء العربي والإسلامي.

ج. الأماكن المقدسة وأثرها على الهوية الفلسطينية

شهدت فلسطين ازدهارًا في العمارة الإسلامية، وتجلى ذلك في بناء المسجد الأقصى وقبة الصخرة، بالإضافة إلى المعابد المسيحية، مما رفع مكانتها كمركز ديني وثقافي. لا شك أن ارتباط فلسطين بالقدس قد عزز الهوية الإسلامية في المنطقة، ويرجع ذلك إلى وجود المسجد الأقصى الذي بناه الوليد بن عبد الملك، كونه أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين (نعيرات، د.ت، صفحة 78). يُعد المسجد الأقصى رمزًا دينيًا بارزًا في الهوية الفلسطينية والفنون، حيث ارتبط الفلسطينيون عاطفيًا ودينيًا بهذا الموقع المقدس.

ولا ينسى دور الأماكن المقدسة في الهوية الفلسطينية، حيث شجعت العوامل الدينية من تشكيل الهوية الفلسطينية بصورة أكثر تماسكاً وديمومة، ذلك لأن فلسطين تتبوأ منزلة دينية عظيمة باعتبارها مهداً للديانات السماوية الثلاث وهي مسرى النبي محمد عليه الصلاة والسلام ومعراجه إلى السماء، الأغلبية العظمى من سكان مسلمون، وتشكل الديانة المسيحية نسبة 9% من السكان في بيت لحم والقدس ورام الله، واللغة الرسمية للسكان هي اللغة العربية (موقع عربي، 2023).

من المهم الإشارة إلى أن المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين تتعرض لعدة أشكال من الممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى محو معالمها وتشويه الهوية الفلسطينية. وقد وجد الاحتلال أخيرًا وسيلة للضغط على الكنائس المسيحية من خلال فرض ضرائب على المقدسات الدينية والأوقاف المسيحية.

تعرضت المقدسات الإسلامية، خاصة المسجد الأقصى، لضغوطات مستمرة منذ عام 1967م، حيث شهدت نضالًا شعبيًا متنوعًا، وأصبح الوجود الفلسطيني في القدس إنجازًا بحد ذاته. كما تحول الصراع

على القدس إلى محور أساسي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، رغم أن القضية الفلسطينية تتجاوز هذه المسألة. ويمكن القول إن القدس أصبحت رمزًا للصراع العربي–الإسرائيلي. في إعلان الرئيس الأمريكي الأخير بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقرار نقل السفارة الأمريكية إليها، تم تنفيذ هذا الاعتراف، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، مما يعرقل عملية السلام ويزيد من تعقيدات ومخاطر الوضع في المنطقة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019، الصفحات 9–11).

تتسارع التطورات في القدس مؤخرًا نتيجة التصعيد المستمر في الاعتداءات والمخططات الإسرائيلية لتهويد المدينة. وتتواصل الحرب المفتوحة التي تشنها سلطات الاحتلال باستخدام أجهزتها المختلفة ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه وأرضه ومقدساته. يشمل ذلك التصعيد ضد الحرم القدسي الشريف، إلى جانب الممارسات التي تستهدف حرية الأديان وتؤثر سلبًا على الهوية الفلسطينية، مما يهددها ويضعفها (أبو علي، 2023، الصفحات 5–6).

المبحث الثاني: أثر العوامل السياسية في تشكّل الهوية الفلسطينية

يمثل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية خطوة محورية في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وتجديدها، إذ جاء انعكاساً للإرادة الجماعية والتعبير عن الشعور الوطن العميق لدى الشعب الفلسطيني. شكّلت المنظمة حجر الأساس للنضال من أجل تحقيق الطموحات الوطنية، حيث تبنّت نهجاً يدعو لاستقلال القرار الفلسطيني ورفعت شعارات مثل "التحرير طريق الوحدة"، "ولا وصاية ولا تبعية ولا احتواء"، في مسعى لاستعادة بوصلة القضية من الهيمنة العربية، حيث لعبت المنظمة دوراً رئيسياً بصفتها كياناً شبه دولي في ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية على حساب الهويات الفرعية المتنوعة، وذلك عبر شبكة من المؤسسات التي تشمل المجالات الشعبية والرسمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنقابية. هذه المؤسسات نجحت في تجاوز الحواجز المختلفة لتشكل إطاراً شاملاً يوحد الفلسطينيين في مختلف مواقعهم حول العالم (المالكي، 2015، صفحة 11).

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شكلت حركة شعبية جماعية تعبيرًا عن رفض الاحتلال الإسرائيلي العسكري المستمر لأكثر من عقدين. وقد أثارت هذه الانتفاضة تحولات جديدة على صعيد القضية الفلسطينية والنقاشات المرتبطة بها، مما دفع الفلسطينيين داخل إسرائيل إلى إعادة تقييم وضعهم السياسي وهويتهم. هذا التطور جاء في ظل عملية سلام استبعدتهم بالكامل من أي اتفاق نهائي مع إسرائيل (مخول، 2013م).

في حين شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 نقطة تحول جوهرية في المشهد السياسي والشعبي الفلسطيني، وأسهمت في تعزيز الهوية الوطنية. فقد أدى اندلاعها إلى تحول مركز الثقل الفلسطيني إلى الداخل، بعدما كان لعقود متمركزًا في الشتات بسبب وجود منظمة التحرير الفلسطينية خارج الأراضي المحتلة. كما أكدت الانتفاضة على البعد الوطني للشخصية الفلسطينية، التي سعت إلى ممارسة حقها في النضال داخل فلسطين. وأسهم هذا التطور في صدور قرار فك الارتباط عام

1988 بين الأردن والضفة الغربية، بهدف إفشال مخطط الوطن البديل الذي سعى الاحتلال إلى فرضه (زهران ، 2020، صفحة 77).

كما كان اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000م بمثابة تغيير في مسار المشاركة السياسية الفلسطينية في إسرائيل. وقد اتضح ذلك عام 1967م عندما خرجت مظاهرات محلية لإظهار وحدة الموقف والتضامن مع نضال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وكان لهذه الأحداث تأثير كبير على الهوية الفلسطينية في إسرائيل، ففي الثمانينيات بدأ الفلسطينيون في إسرائيل بنشر كتب تذكارية عن قراهم المهجرة للحفاظ على التاريخ والذاكرة (مخول، 2013م)

وقد كان لاتفاقية أوسلو أثر على الهوية الفلسطينية ففي 13 سبتمبر 1993، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات أوسلو. ومع ذلك، فإن اتفاقيات أوسلو لم تتضمن اعتراف منظمة التحرير الرسمي بإسرائيل، ولا اعتراف إسرائيل الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية. بل إن هذا الاعتراف ضمني في طبيعة المفاوضات وطبيعة الوفود، ومن الممكن أن يقوم أي منهما بتنفيذ الاتفاق من دون إثارة مسألة الاعتراف الرسمي والمتبادل. وبعد ذلك، وقع ياسر عرفات على رسالة الاعتراف بإسرائيل بقرار شخصي منه. ووقعت إسرائيل بدورها على الرسالة، وتضمنت رسالة الاعتراف المتبادل انسحابين فلسطينيين كبيرين وخطرين. كان الانسحاب الأول بمثابة اعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وليس مجرد اعتراف بوجود إسرائيل. أما الانسحاب الثاني فكان الالتزام بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما يتماشى مع الاتفاق الجديد، وهو ما يعني إزالة هدف التحرير، وإزالة الوسائل التحررية للمقاومة الفلسطينية المسلحة للاحتلال (زهران، 2020، صفحة 87).

كان لاتفاق أوسلو عام 1993 تأثير كبير على الهوية الوطنية الفلسطينية في سياقاتها السياسية، فقد تجاوز تأثير هذا الاتفاق الصراع بين الشعب الفلسطيني والمشروع الصهيوني على أرض وطنه، ليشمل أيضًا النظام السياسي الفلسطيني بأكمله والبنية الاجتماعية (رفيدي ، 2011، صفحة 9).

يتضح تأثير اتفاق أوسلو في السياق السياسي من خلال تكريس تقسيم الشعب الفلسطيني إلى ثلاث فئات: فلسطينيو الخارج، فلسطينيو الداخل، وفلسطينيو الـ48. وقد أدى الاتفاق إلى إبعاد فلسطينيي الـ48 عن دائرة الفعل السياسي الفلسطيني، كما ساهم تطبيقه في تعزيز فكرة أن الفلسطيني هو فقط من يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة (زهران، 2020، صفحة 87).

حيث أسس اتفاق أوسلو مشروعاً إدارياً ومالياً يقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى فقدان الأراضي المحتلة عام 1948 وفلسطينيي الشتات. وبالتالي، أصبحت الكتلة الفلسطينية بأكملها متصدعة، رغم توحد أهدافها، إلا أن أدوات العمل السياسية أصبحت متفرقة ومشاريعها تتصادم (زهران، 2020، صفحة 95).

ويضيف (موسى، مقابلة) على أن النظام السياسي الفلسطيني الذي نشأ بعد أوسلو هو نظام حديث؛ لكن لم يستقر بعد؛ ما زال يعاني من إشكاليات عديدة أهمها الانقسام عدا عن مشكلة غياب السيادة ولكن وجود الانقسام مع غياب الانتخابات وتعطل الحياة السياسية مع وجود مؤسسات ضعيفة هذا الأمر جعل من النظام السياسي الفلسطيني يعاني من أزمة فيما يتعلق بالهوية؛ بمعني أن هوية النظام السياسي لم تعد واضحة؛ هل هو نظام سياسي إسلامي أم علماني؟ وما بين هذا التيار وهذا التيار أصبح النظام السياسي فاقداً دوره ولا يوجد له فاعلية كما يجب، في ظل السلطة التشريعية المعطلة والمتغيبة عن الساحة التشريعية، وفي ظل سلطة قضائية ضعيفة مع غياب تام للانتخابات. حيث يقود النظام السياسي كبار السن ومع الظروف الموجودة في هذا الوقت من تدمير ممنهج إسرائيلي للبنى التحتية سواء في شمال الضفة الغربية أو قطاع غزة، هذا كله زاد من ضعف النظام السياسي الفلسطيني واستمرار هذا الوضع القائم يؤدي إلى فقدان قدرته على البقاء.

وفي هذا المقام، لا بد من التعرف على أثر الأحزاب السياسية في تبلور الهوية الفلسطينية (المطلب الأول)، والحديث عن أثر الانقسام الفلسطيني الداخلي على تشكل الهوية الفلسطينية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أثر الأحزاب السياسية في تبلور الهوية الفلسطينية

بعد النكبة، لم يكن من الممكن أن تتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية بشكل كامل إلا من خلال تشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية وظهور منظمة التحرير في عام 1964. هذا الأمر يعود إلى أن ارتباط الفرد والجماعة بالهوية لا يقتصر فقط على الجانب العاطفي، بل يتطلب توفر شرط المصلحة المشتركة أيضًا خلال السنوات التي امتدت بين النكبة وانطلاق الثورة، ظلت المصلحة المشتركة للفلسطينيين مرتبطة بالدعم العربي، وهو ما تعزز بشكل أكبر بعد ثورة 23 يوليو 1952 وانتشار الخطاب القومي العربي في تلك الفترة. كان الشباب الفلسطيني ينخرط في أطر قومية مثل حركة القوميين العرب والحزب السوري القومي الاجتماعي، التي اتخذت القضية الفلسطينية شعارًا لها. بمعنى آخر، لم يكن هناك مشروع وطني فلسطيني مستقل قائم بذاته خلال تلك المرحلة (كراجة، 2016، صفحة 208).

أسفرت حرب حزيران عام 1967 عن تمكن إسرائيل من احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى فصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن الدول العربية المحيطة، وبالأخص الأردن ومصر، هذا الانفصال ترك آثاراً سلبية على التماسك الاجتماعي والثقافي لتلك المناطق. وبذلك، كانت الأوضاع المأساوية المتعاقبة التي شهدها الشعب الفلسطيني، على مدار أكثر من قرن، بما خلفته من تداعيات سياسية وثقافية واجتماعية، عاملاً محورياً في تشكيل هويته الوطنية الجماعية. هذه الهوية ارتبطت بشكل وثيق بتطور المشروع الوطني الفلسطيني وما طرأ عليه من تغييرات في مواجهة مشروع الحركة الصهيونية (المالكي، 2015، صفحة 3).

بعد هزيمة الأنظمة القومية في عام 1967، بدأ الفلسطينيون في البحث عن أسلوب جديد لتحقيق أهدافهم الوطنية، مستندين إلى فكرة الاعتماد على الذات وساعين نحو تشكيل مشروع وطني فلسطيني مستقل. جاءت معركة الكرامة عام 1968 لتثبت جدوى هذا المشروع الناشئ من خلال أدلة ملموسة على نجاحه. في تلك الفترة، تزايد إقبال الشباب الفلسطيني على الالتحاق بالتنظيمات الوطنية، وكان

أبرزها حركة فتح، التي يعود تاريخ تأسيسها إلى أواخر عام 1957م على يد مجموعة من الرواد المؤسسين، وهم: ياسر عرفات، خليل الوزير، عادل عبد الكريم، عبد الله الدنان، يوسف عميرة، وتوفيق شديد. قام هؤلاء بتأسيس ما أطلق عليه "هيكل البناء الثوري" وكتابة "بيان حركتنا"، ثم انتقلت قيادة الحركة إلى توفيق خوري في عام 1959م لاستكمال مسيرتها التنظيمية والسياسية (زهران، 2020، صفحة 58).

انخرط الشباب الفلسطيني أيضًا في حركة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مما ساهم في إحياء الهوية الفلسطينية بشكل غير مسبوق. فقد أُضيفت إلى رموز الهوية الوجدانية المتخيلة، مثل المخيم والمفتاح، رموز جديدة كالفدائي والبندقية والشهيد، مما عزز قوة التعبير عن هذه الهوية. وفي ظل غياب الوطن والجغرافيا، برز المشروع الوطني الفلسطيني ليكون الحاضنة العملية لتبلور الهوية الفلسطينية. بعد أن كانت الأزمة المشتركة هي العامل الجامع بين الفلسطينيين، تحولوا إلى أصحاب مصلحة مشتركة تتجسد في هذا المشروع الوطني (كراجة، 2016، صفحة 208).

وبذلك تتميز الهوية الوطنية الفلسطينية بخصوصية فريدة، حيث نشأت واستمرت دون ارتباط مباشر بوجود كيان سياسي أو دولاني محدد. فقد تطورت الهوية الفلسطينية كظاهرة أعمق وأسبق من أي كيان سياسي، مما جعلها تستمر رغم الأزمات السياسية وغياب الدولة الموحدة. ورغم انسداد الآفاق أمام تشكيل كيان سياسي قطري لفلسطين، ظلت هذه الهوية حية ومستمرة في التعايش والتجدد على مدار سنوات طويلة بعد النكبة، حتى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م (المالكي، 2015، صفحة 9).

ترى الباحثة أن الهوية الفلسطينية المعاصرة نشأت في سياق مليء بالتحديات، حيث لم تكن الهوية والكيانية السياسية لدى الفلسطينيين متوافقتين منذ البداية. ويعود ذلك إلى افتقار المشروع الوطني الفلسطيني إلى إقليم جغرافي واضح ومساحة اجتماعية محددة تعزز وجوده.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية الكيان السياسي والمعنوي الذي مثل الفلسطينيين وعبّر عن هويتهم الوطنية. ومع ذلك، أدى تبني برنامج التسوية عام 1974 إلى ظهور انقسامات داخل النظام السياسي الفلسطيني، حيث اعتُبر هذا التحول تراجعاً عن المبادئ المؤسسة التي رسخت تطابقاً بين الشعب الفلسطيني وأرضه ومشروعه الوطني (أبو رحمة ، 2018، صفحة 683).

ظلّت الهوية الفلسطينية تعاني من الضعف حتى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، خاصةً بين الفلسطينيين داخل إسرائيل، الذين أصبحوا بعد حرب 1948م أقلية محبطة تفتقر للقيادة وتم عزلها عن باقي شعبها تحت ظروف تفكيك بشكل ممنهج بسبب تطبيق نظام الحكم العسكري. لم تكن الهوية الفلسطينية أقوى حالاً لدى الفلسطينيين في الأردن والضفة الغربية، حيث اتخذت الحكومة الأردنية خطوات تحد من قوتها وتعزز اندماجهم في المجتمع الأردني. ومع ذلك، أدى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في منتصف التسعينيات إلى نقطة تحول محورية في قضية الفلسطينيين نحو تحقيق الاستقلال، وتصاعد الشعور الجماعي بضرورة لعب دور فعّال وقيادي في الكفاح لتحرير فلسطين. نتيجة لذلك، تعززت الروابط بين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية في مختلف المناطق (داخل إسرائيل، الضفة الغربية، وقطاع غزة)، مما أسهم في انتعاش الهوية الوطنية الفلسطينية وتجدد التفاعل الجماعي بينهم (ميعاري، 2004، صفحة 3).

يمكن القول إن تطور الهوية الوطنية الفلسطينية لم يكن وليد اللحظة أو نتيجة حدث مفاجئ، بل جاء عبر عملية تدريجية امتدت على مراحل متعددة. وفي بعض الأحيان كانت تقف عند محطة معينة لفترة من الزمن حتى أخذت شكلها الحالي، وقد لعبت الأزمات والنكبات التي واجهها الشعب الفلسطيني عبر العصور، وخاصة تلك التي شهدها القرن العشرين، دوراً بارزاً في تشكيل هذه الهوية وصياغة ملامحها الأساسية (زهران، 2020، صفحة 38).

ترى الباحثة أن هوية الإنسان تنشأ من عملية تشكيل ماضيه، إذ تلعب الحكايات والتفسيرات والسرديات المرتبطة بالماضي دورًا أساسيًا في بناء الهوية الفردية والجماعية للإنسان. وفي الوقت ذاته، تؤثر الهوية في صياغة تلك الحكايات والتفسيرات المتعلقة بالماضي.

يمكن استنتاج أن الهوية الفلسطينية شهدت تغيرات جوهرية منذ عام 1948، وهو العام الذي تأسست فيه دولة إسرائيل. هذا الحدث أثّر بشكل عميق على الشعب الفلسطيني، حيث خضع لنظام سياسي يهدف بشكل رئيسي إلى محو وجوده وإلغاء هويته. فقد ارتكزت سياسات الإقصاء ونفي الوجود على أسس تاريخية تُعتبر من ركائز الفكر الصهيوني، وشملت هذه السياسات أساليب متعددة لإزالة الوجود الفلسطيني، منها الجانب الفكري الذي يسعى لتكريس فكرة "أرض بلا شعب"، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التطهير العرقي وإعادة تشكيل الواقع الديموغرافي. وقد اعتمدت إسرائيل في تنفيذ هذه السياسات على قواعد تاريخية وسياسية وأيديولوجية تستهدف استئصال المواقع الفلسطينية بشكل منهجي.

المطلب الثاني: أثر الانقسام الفلسطيني الداخلي على تشكل الهوية الفلسطينية

لم تكن اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل مجرد اتفاق مرحلي، بل شكلت نهاية لمرحلة اعتمدت فيها منظمة التحرير على الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، وفتحت الباب لمرحلة جديدة من المفاوضات والتسوية السياسية. في هذا السياق، تحولت الصهيونية وإسرائيل من عدو يجب القضاء عليه إلى كيان يُعترف بشرعيته. كما تغيرت نظرة منظمة التحرير تجاه إسرائيل، حيث أصبحت تُعتبر محتلاً لجزء من الأرض وشريكاً في العملية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية عبر المفاوضات. هذه التحولات أثرت بشكل كبير على الانتماء السياسي لعدد كبير من أبناء الشعب الفلسطيني، مما ترك آثاراً على الهوية الوطنية الفلسطينية بمختلف جوانبها وتكوينها (زهران، 2020، صفحة 87).

وبذلك، أصبح من الصعب إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما فقد المجال السياسي القدرة على تشكيل مركز سيادي، مما أدى إلى تسريع تفكك الحركة الوطنية، كما ساهم فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 وفرض سيطرتها الكاملة على قطاع غزة في عام 2007 في تقسيم سلطة الحكم الذاتي إلى سلطتين: واحدة في أجزاء من الضفة الغربية وأخرى في القطاع، وكلاهما تحت الاحتلال وخاضع لسيطرة دولة استعمارية استيطانية تفرض هيمنتها بالقوة على جانبي الخط الأخضر (هلال، 2016، صفحة 3).

نتيجة لذلك، بدأ الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية عام 2007 مع توقيع اتفاق أوسلو. ساهم هذا الاتفاق في إحداث خلل في البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني، مما أدى إلى انقسام سياسي وجغرافي بين حركتي فتح وحماس، وكذلك بين غزة والضفة الغربية. استغل الاحتلال هذا الوضع لبدء مرحلة جديدة من تصفية القضية الفلسطينية، والتي عُرفت بصفقة القرن، مما عزز من أمن وشرعية الكيان الإسرائيلي وأضعف الحالة الفلسطينية، وبذلك ترى الباحثة أن أولى خطوات إنهاء الانقسام هي إنهاء اتفاق أوسلو والثورة على سلبياته. (الدجني، د.ت، مرجع الكتروني)

يمكن القول إن اتفاق أوسلو أحدث تغييرات كبيرة في الساحة السياسية الفلسطينية، ومن أبرز هذه التغييرات هو تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد السياسي، بالإضافة إلى ضعف مؤسساتها الجماهيرية. وقد تولت السلطة الوطنية الفلسطينية بدلاً منها المسؤولية الرئيسية في تنظيم الشؤون السياسية والمدنية للسكان. ويُعتبر هذا التحول أحد أهم نتائج اتفاق أوسلو، حيث أدى إلى تفكيك الكيان السياسي الرئيسي للشعب الفلسطيني، الذي كان يعزز وحدة الفلسطينيين في الداخل والخارج، وهو ما كان يُعتبر أحد أبرز مقومات الهوية الوطنية الفلسطينية.

ومما سبق يستنتج أن اتفاق أوسلو وما تلاه قد أسهم في تغيير النظرة الذاتية للفلسطينيين تجاه هويتهم، حيث تم تقسيم الأراضي إلى مناطق (أ، ب، ج)، مما أدى إلى تفاوت في التجربة اليومية للفلسطينيين.

كما أن التنازلات السياسية التي تضمنها الاتفاق أثارت نقاشات داخلية حول ضرورة الحفاظ على الحقوق الوطنية والثوابت الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحالف بعض الدول العربية مع إسرائيل أو تطبيع العلاقات معها قد ألقي بظلاله على الهوية الفلسطينية، مما ساهم في شعور بالفصل والعزلة.

ويؤكد (ذبالح، مقابلة) على ان الهوية الفلسطينية تتأثر بالانقسامات الداخلية، وهذا تم معايشته في عام 2007 نتيجة الانقسام السياسي الذي حصل بين شقي الوطن، وتم الرجوع إلى ما قبل عام 1967 حينما انفصلت الضفة الغربية عن قطاع غزة لأول مرة الضفة الغربية وقطاع غزة موحدين في عام 1993 مع قدوم السلطة، لكن هذا لم يدم طويلاً لأنه في عام 2007 عاد الانقسام مرة أخرى، حيث أصبحت الضفة الغربية منفصلة عن قطاع غزة وهذا الانقسام أثر داخلياً وخارجياً بمعنى أصبح الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية منفصلاُ تماماً عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة؛ كذلك انفصلت الجهة الحاكمة في الضفة الغربية تماماً عن ممارسة دورها باستثناء بعض المؤسسات، وهذا ما عزز من الشرخ في الهوية الفلسطينية. وخارجياً أثر بشكل سلبي حيث إن بعض الدول وقفت تعاونها مع فلسطين إذعانا لمواقف سياسية ومأرب حزبية، بحجة وجود انقسام داخلي ينبغي حله، وبهذا يعتبر الانقسام السياسي من الأسباب الرئيسة التي أثرت بشكل سلبي على الهوية خارجياً وداخلياً.

الفصل الثالث

التنظيم السياسي في فلسطين: ما بين التسوية والتهميش

المبحث الأول: مرحلة التنظيم السياسي قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية 1948–1992م

المطلب الأول: النظام السياسي الفلسطيني إثر انحلال الحركة الوطنية الفلسطينية ونشأة منظمة التحرير الفلسطينية

المطلب الثاني: دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في بلورة النظام السياسي الفلسطيني

المبحث الثاني: التنظيم السياسي بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية 1993م –2023م

المطلب الأول: تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م لحين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى عام 1996م

المطلب الثاني: النظام السياسي الفلسطيني أثناء المرحلة الانتقالية

الفصل الثالث

التنظيم السياسي في فلسطين: ما بين التسوية والتهميش

تهميد

ارتبطت نشأة وتطورات ملامح النظام السياسي الفلسطيني ارتباطاً وثيقاً بالمحطات التاريخية والمراحل الحاسمة التي شهدتها القضية الفلسطينية منذ نكبة عام 1948، كما تم التطرق إليه في الفصل السابق. وقد أُبرز هذا النظام بشكل خاص خلال الفترة التي أعقبت انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965؛ حيث تميزت تجربة النضال الفلسطيني بتفردها في الجمع بين العمل الفدائي المسلح والجهود الدبلوماسية والسياسية لتحقيق التطلعات والأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني (يوسف، 2006، صفحة 39).

يتأثر النظام السياسي داخليًا بالعديد من العوامل التي تشمل الاتجاهات الفكرية، وأنماط السلوك، والرؤى الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والنفسية، والحضارية، والتي تشكل مجتمعة الإطار العام للبيئة الداخلية للنظام. أما على الصعيد الخارجي، فإن النظام السياسي يتفاعل مع البنية السياسية والاقتصادية العالمية، حيث تلعب الأحلاف العسكرية، والتكتلات الاقتصادية، وتوازنات القوى الدولية والإقليمية –مثل الأمم المتحدة–دورًا محوريًا في تشكيل توجهاته.

كما تتأثر الأنظمة السياسية بالتغيرات الثقافية العالمية، في ظل انتشار العولمة وتأثير وسائل الإعلام العابرة للحدود (يوسف، 2006، صفحة 41).وقد نشأ النظام السياسي الفلسطيني ومر بعدة مراحل، ويتمثل الطور الأول للنظام السياسي الفلسطيني بقيام منظمة التحرير الفلسطينية؛ في هذا الطور، اتسم النظام السياسي لفصائل المقاومة بطابع ائتلافي يقوم على اعترافها بالتعددية السياسية واستقلالها التنظيمي والفكري. ومع ذلك، لم تحظَ الديمقراطية بالأولوية لدى الفصائل، حيث اختُزلت التعددية

السياسية والفكرية ضمن ما يُعرف بنظام الحصص. من جانبه، جمعت منظمة التحرير بين البعد القومي للقضية الفلسطينية ومفهوم الاستقلال الوطني، إذ استندت في ذلك إلى الميثاق الوطني والنظام الأساسي، اللذَين نصا بوضوح على اعتماد النظام البرلماني وتحديد المجلس الوطني الفلسطيني كأعلى سلطة داخل المنظمة (صلاحات ، 2007، صفحة 3).

أما الطور الثاني للنظام السياسي الفلسطيني يتمثل بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية؛ في هذه المرحلة، تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقية إعلان مبادئ أوسلو عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما أحدث تحولًا نوعيًا في النظام السياسي الفلسطيني. فقد أصبح الصراع الأساسي في هذه المرحلة يدور حول الأرض وشكل السيادة الوطنية عليها. على الرغم من أن اتفاقيات السلام تضمنت نصوصًا تخص صلاحيات ودور المجلس التشريعي المنتخب، إلا أن النظام السياسي الفلسطيني في تلك الفترة كان يميل بشكل أكبر نحو النظام الرئاسي من ناحية فعلية (الزغموري، 2010، صفحة 2).

وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم تطور التنظيم السياسي الفلسطيني إلى مرحلتين مفصليتين هامتين وهما:

المرحلة الأولى: التنظيم السياسي قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1948م – 1992 (المبحث الأول) والمرحلة الثانية: التنظيم السياسي بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية منذ 1993–2023م (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مرحلة التنظيم السياسي قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية 1948–1992

قبل توضيح التنظيم السياسي الفلسطيني في مرحلة ما قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، لا بد من تعريف النظام السياسي وبيان عناصره ومكوناته، يُعرف النظام السياسي بأنه "مجموعة المتغيرات المرتبطة بالحكم وتنظيماته، بالإضافة إلى الجماعات السياسية والسلوك السياسي. وهو يتألف من مجموعة من المؤسسات والأدوار التي تدير توجهات الشؤون العامة في دولة معينة، استنادًا إلى هيكل قانوني وإداري محدد (بوزان، 2024)

تم تحديد ثلاثة عناصر أساسية يجب توافرها في أي نظام سياسي، وهي:

1. صنع السياسيات (السلطة التشريعية)، 2. تنفيذ السياسات (السلطة التنفيذية). 3. عملية إلزام المجتمع بهذه السياسات وإعطائها التفسير الصحيح (السلطة القضائية)، وبذلك تتكون بيئة النظام السياسي من البيئة المجتمعية الداخلية والبيئة المجتمعية الخارجية (يوسف، 2006، صفحة 41).

وفي هذا الإطار، لا بد من الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني إثر انحلال الحركة الوطنية الفلسطينية ونشأة منظمة التحرير الفلسطينية (المطلب الأول)، وبيان دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في بلورة النظام السياسي الفلسطيني (المطلب الثاني).

المطلب الأول: النظام السياسي الفلسطيني إثر انحلال الحركة الوطنية الفلسطينية ونشأة منظمة التحرير الفلسطينية

بعد عام 1948م، أدى انحلال الحركة الفلسطينية الوطنية إلى انضمام العناصر الفلسطينية النشطة سياسيًا إلى تيارات الحركة القومية العربية المختلفة. كما أسهم ضم الضفة الغربية للأردن ووضع قطاع غزة تحت الحكم المصري في تعزيز الحاجة إلى تنظيم يعبر عن الهوية الوطنية الفلسطينية. وقد حفز ذلك الجهود لإحياء الوطنية الفلسطينية، كما أن فشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، بالإضافة إلى

الهزيمة العسكرية العربية في يونيو 1967م، سرعت من تحول منظمة التحرير الفلسطينية من أداة للسياسة العربية الإقليمية إلى أداة تعبير عن الوطنية الفلسطينية (هلال ، 1993، صفحة 18).

تتكفل منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة النظام السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة، حيث تمثل الشعب الفلسطيني سياسيًا وتقود نضاله الوطني منذ تأسيسها، رغم عدم امتلاكها للسيادة على الأرض أو الحكم المباشر على المواطنين، وقد نالت المنظمة شرعية وجودها وقيادتها للشعب الفلسطيني من خلال ما يُسمى بـ "الشرعية الثورية"، التي انتزعتها من خلال كفاحها الوطني المستمر والمستند إلى كافة أشكال المقاومة. كما كانت المنظمة بمثابة الممثل الشرعي الوحيد للحركة الوطنية الفلسطينية بكل أطيافها وتوجهاته (سلامة، 2022)

تُعد منظمة التحرير الفلسطينية تجسيداً مؤسسياً للنظام السياسي الفلسطيني منذ أواخر الستينيات، عندما تمكنت حركة المقاومة من السيطرة عليها وإعادة تشكيلها. انطلاقاً من هذه المرحلة، ركّزت المنظمة جهودها بشكل رئيسي على تعبئة الفلسطينيين ضمن إطار النضال لتحقيق حقهم في تقرير المصير والعودة، وهو ما شكل الأساس لشرعيتها، وقد تطورت المنظمة بصورة جديدة في تلك الحقبة، لتصبح آلية لتنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية، وتحديد مكوناتها الرئيسية وأدواتها وأهدافها الاستراتيجية والتكتيكية.من خلال هذا الدور، جسّدت المنظمة الهوية الوطنية الفلسطينية الحالية، وساهمت في تعزيزها عبر سلسلة من المعارك التي خاضتها للدفاع عن الحقوق والمصالح والأهداف الفلسطينية. بهذا، اكتسبت الهوية الوطنية الفلسطينية عمقاً نضالياً واضحاً، مما عزز مكانة المنظمة كرمزٍ سياسي ووطني للشعب الفلسطيني (هلال ، 1993، صفحة 17).

شهدت بداية السبعينيات من القرن العشرين تصاعدًا ملحوظًا في الجهود السياسية الفلسطينية، خصوصًا بعد اعتماد البرنامج المحلي الذي دفع القيادة الفلسطينية إلى تبني استراتيجية المراحل

والحلول المرحلية. تمحورت تلك الجهود حول تحقيق أهداف جوهرية تشمل حق العودة، إقامة الدولة المستقلة، وحق تقرير المصير (يوسف، 2006، صفحة 39).

المطلب الثاني: دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في بلورة النظام السياسي الفلسطيني

لتعزيز العمل السياسي وترسيخ مفهوم الدبلوماسية الثورية، تأسست العديد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمبادرة الفلسطينيين سواء داخل الوطن أو خارجه. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة الحاضنة الطبيعية لهذه الجهود، وهي كيان أشبه بالدولة يضم مؤسسات سياسية وتشريعية وإعلامية وبحثية، وقد لعبت أجنحتها السياسية والعسكرية دورًا محوريًا في صون الهوية الوطنية الفلسطينية وضمان استقلالية القرار الفلسطيني (يوسف، 2006، صفحة 39).

أسست منظمة التحرير الفلسطينية العديد من المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية، بغية دعم أسر الشهداء وتزويدهم بالمساعدات اللازمة لهم. كما أنشأت مراكز حرفية تهدف إلى تمثيل التجمعات الفلسطينية بشكل يعزز وحدتها. هذه الجهود ساهمت في توفير منبر موحد لصياغة وتطوير الخطاب السياسي للشعب الفلسطيني، مما أفسح المجال لتوجيه نضاله نحو الأهداف المطلوبة (هلال ، 1993، صفحة 18).

إن انضمام معظم فصائل المقاومة إلى إطار منظمة التحرير الفلسطينية ولد خطوة مناسبة وأساسية لإضفاء الشرعية السياسية عليها. كما أن التركيز على الكفاح المسلح ضمن استراتيجية التحرير شكل ركيزة مهمة لعملية التعبئة السياسية، وقد انعكس تقديس الكفاح المسلح في أيديولوجيات معظم فصائل المقاومة، وتعكس هذا التقديس بصورة ما الطبيعة العنيفة للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. إلى جانب ذلك، عبر عن حاجة الشعب الفلسطيني إلى إبراز هويتهم الوطنية كشعب أمام الأيديولوجية الصهيونية والمؤسسة الإسرائيلية التي تنفي وجود هذه الهوية بشكل تام (هلال ، 1993، صفحة 19).

لا شك أن هناك محاولات متعددة ظهرت لتقويض دور منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف إنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتجاهل هويته. وقد شهدت تلك الفترة مواجهات بين منظمة التحرير وإسرائيل، وكذلك بينها وبين بعض الأنظمة العربية، وهو ما ساهم في تعزيز الالتفاف الشعبي حول المنظمة ودعم شرعيتها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. جاء تأكيد هذا الدور عبر اعتراف الجامعة العربية في عام 1974، بالإضافة إلى اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالصفة التمثيلية للمنظمة، تأكيداً للشرعية التي كانت مدعومة من غالبية الشعب الفلسطيني بالفعل. وقد فرض الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي بأبعاده الإقليمية والدولية على المنظمة البقاء في حالة تأهب دائمة، مع الحرص على التكيف مع المستجدات دون المساس بجوهر القضية الوطنية (هلال ، 1993، صفحة 20).

في عام 1974، شهدت الساحة السياسية الفلسطينية تطوراً بارزاً مع انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. أثمر هذا الاجتماع عن البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي جاء في إطار رؤية استراتيجية تضمنت عشر نقاط أساسية ترسم ملامح الطريق للمنظمة في المرحلة المقبلة. وفي خطوة جسدت تطلعات الثورة الفلسطينية دولياً، ألقى ياسر عرفات خطاباً تاريخياً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث عشر من تشرين الثاني من العام ذاته. اختتم عرفات خطابه بكلمات أصبحت رمزاً للقضية الفلسطينية، قائلاً إنه جاء حاملاً غصن زيتون في يد وبندقية ثائر في الأخرى، داعياً العالم ألا يسقط غصن الزيتون من يده، ومؤكداً أن الحرب بدأت من فلسطين ومن فلسطين سيولد السلام (الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية).

ساهمت منظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب فصائل المقاومة الأخرى، في انتفاضة عام 1987 التي أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام العالمي بعد فترة طويلة من فك الارتباط مع الأردن الناتج عن بروز الهوية الوطنية في الانتفاضة. ومن أبرز نتائج هذه الانتفاضة أنها دفعت إسرائيل إلى الدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية (الزغموري، 2010، صفحة 51).

بعد ذلك، بدأ المشروع الفلسطيني للتسوية السلمية، حيث أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قبولها لقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن، وهو القرار الذي يحمل ضمنياً اعترافاً بوجود دولة إسرائيل، رغم أن المنظمة كانت تعارضه لسنوات معتبرة أنه تنازل عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. ومع حلول أوائل تسعينيات القرن الماضي، تم تهيئة الأجواء لعقد مؤتمر دولي للسلام بين الدول العربية وإسرائيل، والذي تجسد في مؤتمر مدريد عام 1990. عقب ذلك، دخلت المنظمة في مفاوضات سرية مع الجانب الإسرائيلي، والتي أثمرت عن إعلان اتفاقية أوسلو عام 1993، مما أدى إلى تغير جذري في استراتيجية الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين (الزغموري، 2010، صفحة 52).

تُعتبر إشكالية النظام السياسي الفلسطيني نابعة من طبيعته النشأة وحالة الجنينية التي يعاني منها، حيث لم تتبلور ملامحه بشكل كامل بعد. هذه الحالة أصبحت واضحة بشكل خاص عقب عودة قيادات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية بعد سنوات طويلة من العيش في الشتات. وقد تولت هذه القيادات مهمة ترتيب الأوضاع الداخلية للمجتمع الفلسطيني، من خلال السعي لبناء علاقة متوازنة بين السلطة وبين الشعب الفلسطيني بمختلف فصائله وتنظيماته السياسية.

في الفترة التي سبقت تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، يمكن القول إن النظام السياسي الفلسطيني تمحور بشكل كبير حول "الكفاح المسلح" كأداة رئيسية لتحقيق التحرير. وقد شكّل هذا النهج المحور الأساسي للوعي السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية، مما أثر بشكل عميق على علاقاتها الداخلية والخارجية (ماجد، 2016) نتيجة لذلك، أصبح العمل العسكري جزءًا جوهريًا من السياسة الفلسطينية خلال تلك المرحلة. في هذا السياق، تولى ياسر عرفات قيادة عدد من العمليات العسكرية والسياسية المهمة، بما في ذلك تنفيذ عمليات فدائية ضد إسرائيل.

بناءً على ما تم ذكره، يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن النظام السياسي الفلسطيني في الفترة التي سبقت تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية كان يرتكز بشكل رئيسي على المقاومة المسلحة والعمل من

المنفى، بالإضافة إلى السعي للحصول على الاعتراف الدولي، مع وجود إدارة مركزية حكومية في المنفى تحت قيادة ياسر عرفات، كما لعبت البلديات دوراً سياسياً كونها الجهة الوحيدة المنتظمة بعد عام 1972–1976م.

وقد كانت التحديات الداخلية والخارجية تشكل سمة رئيسية في نشاط المنظمة خلال تلك المرحلة، إلى أن جاء توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993، التي أفضت إلى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وبناءً على ذلك، يصبح من الضروري دراسة التنظيم السياسي الفلسطيني في فترة ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

المبحث الثاني: التنظيم السياسي بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية 1993–2023

شهد الوضع السياسي الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية جدلاً واسعاً؛ تناول قضايا استراتيجية جوهرية تتعلق بالمشروع الوطني الفلسطيني والعلاقات بين ثلاثة مكونات رئيسية للنظام السياسي الفلسطيني. المكون الأول هو منظمة التحرير الفلسطينية، التي قادت المشروع الوطني وأُقرّت كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وتشكل الإطار الموحد للفصائل السياسية الفلسطينية، مما يجعلها بمثابة النظام السياسي الأساسي للفلسطينيين. المكون الثاني يتمثل في السلطة الفلسطينية، التي أنشئت بقرار من منظمة التحرير بهدف مواجهة استحقاقات عملية التسوية السياسية، التي التزمت بها المنظمة. أما المكون الثالث فقد برز من خلال حركة حماس، التي تمكنت من الوصول إلى الحكم عبر الانتخابات التشريعية دون أن تكون جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية (الزعانين، 2021، صفحة 29).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن اتفاقيات أوسلو والتفاهمات الفلسطينية–الإسرائيلية التي أعقبتها شكلت نقطة تحول كبيرة في المشهد السياسي الفلسطيني. كانت أبرز نتائج هذه التفاهمات تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية لأول مرة في التاريخ الفلسطيني الحديث على جزء من أراضي فلسطين التاريخية. منذ نشأتها، عملت السلطة الوطنية على نقل عملية اتخاذ القرار السياسي من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلى هياكلها ووزاراتها الخاصة. ولتعزيز نفوذها، تبنت السلطة أساليب مختلفة للتحكم في الإقليم الذي حكمته، من بينها تأسيس أجهزة أمنية مسلحة احتكرت استخدام القوة المنظمة تحت ذريعة الشرعية، وأضفت الطابع الرسمي على تجاوزات قانونية وممارسات تقييد حقوق الإنسان، معللة ذلك بضرورات سياسية مرتبطة ببناء الوطن وتحقيق الوطنية، كما بررت السلطة الوطنية بعض ممارساتها بالقول إن المرحلة الراهنة تتطلب التضحية بالتعددية والانضباط الفكري واللفظي، مؤكدة أن أي انحراف عن هذا النهج قد يهدد المشروع الوطني الفلسطيني الذي وصفته بالمقدس. إضافة إلى ذلك، عملت السلطة على استيعاب المجتمع المدني، وكسب ود عدد من

المثقفين، وقامت بتقييد الحريات الإعلامية من خلال الرقابة الذاتية وتشديد الضوابط المفروضة على وسائل الإعلام (هلال، 1996، الصفحات 9-15).

وقد شهد النظام السياسي الفلسطيني منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م على أجزاء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى وقوع الانقسام في يونيو 2007م، تطورات متعددة في المرجعية الدستورية وطبيعة نظام الحكم. هذا يستدعي تناول تلك المراحل نظراً لأهميتها، وبيان مرحلة تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م لحين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى عام 1996 (المطلب الأول)، والحديث عن النظام السياسي الفلسطيني أثناء المرحلة الانتقالية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م لحين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى عام 1996م.

تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على إثر اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني، المعروف باتفاق أوسلو 1. تم توقيع هذا الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في واشنطن في سبتمبر 1993. عقب إعلان المبادئ، تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات المهمة، أبرزها اتفاق نقل السلطات والصلاحيات المُبرم في القاهرة في مايو 1994، والمعروف باسم اتفاق أوسلو 2 أو اتفاق القاهرة. لاحقًا، جاءت الاتفاقية الفلسطينية–الإسرائيلية المرحلية التي تم توقيعها في واشنطن خلال سبتمبر 1995، لتحل محل اتفاق القاهرة وتلغي أحكامه (الجيوسي و آخرون، د.ت، الصفحات 65-66).

ساهمت هذه الاتفاقيات في تحديد هيكلة السلطة الفلسطينية وصلاحياتها وآلية تشكيلها، ما يبرز مراحل تطورها عبر الزمن. فقد بدأ شكل السلطة بمجلس صغير يضم 24 شخصاً يجمع بين الصلاحيات التنفيذية والتشريعية، وذلك وفقاً لاتفاق القاهرة عام 1994. لاحقاً، تطور هذا النظام ليصبح مجلساً

تشريعياً يتألف من 88 عضواً تنبثق عنه سلطة تنفيذية مع وجود رئيس منتخب للسلطة الفلسطينية يتم اختياره مباشرة من الشعب، وفقاً لما ورد في الاتفاقية المرحلية لعام 1995 (الجيوسي و آخرون، د.ت، الصفحات 65–66).

وبذلك اكتسبت السلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة شرعيتها من شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى الشرعية المستمدة من الاتفاق المبرم مع الجانب الإسرائيلي الذي نص على إجراء انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة الفلسطينية. شكلت هذه الانتخابات خطوة تمهيدية نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ووضع الأسس الديمقراطية اللازمة لإقامة مؤسسات فلسطينية فعالة. ويعكس هذا التدرج في السلطات مكانة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها قمة هرم السلطة التي تنبثق عنها السلطة الوطنية الفلسطينية (الزغموري، 2010، صفحة 56).

من المعلوم أن السلطة السياسية تُعنى بالحفاظ على الأمن والنظام العام، إضافة إلى الدفاع عن المجتمع أو الكيان السياسي في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، إلا أن السلطة الفلسطينية ظلت عالقة في دور يبدو وكأنه امتداد للرؤية الإسرائيلية، حيث تُعتبر بمثابة وسيط إداري يعوض الحاكم العسكري الإسرائيلي، وهو ما يُساهم في منح الاحتلال غطاءً شرعياً يُعزز مشروعه الاستيطاني، ويحسن صورة إسرائيل على المستوى الدولي. هذا الوضع أدى إلى تبلور قناعة عامة لدى أغلب أبناء الشعب الفلسطيني بأن السلطة الفلسطينية تتماشى مع الرؤية الإسرائيلية وتؤدي دورها وفقاً لهذه الرؤية، كما يبدو جلياً من خلال اتفاقيات السلام ومن التنسيق المستمر والمباشر مع قوات الاحتلال (البسوس، 2013، صفحة 449).

ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على قيام النظام السياسي الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو على تحالف يجمع بين النخب السياسية والأجهزة الأمنية والبنى الاجتماعية التقليدية، معتمدًا على شبكة من

علاقات الولاء. وقد أدى غياب المرجعيات القانونية وتركيز السلطة في يد فصيل واحد، بالإضافة إلى تهميش السلطتين التشريعية والقضائية، إلى إضعاف هذا النظام. وزاد من تفاقم الوضع شح الموارد الذاتية والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، مما انعكس بشكل سلبي على الشرعية الفلسطينية واستقلالية قراراتها (يوسف، 2006، صفحة 43).

كما أسفرت اتفاقيات السلام التي أبرمت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عن فرض سيطرة غير مباشرة على الشعب الفلسطيني، معتبرة استراتيجية أكثر فعالية وأقل تكلفة مقارنة بسيطرة الجيش الإسرائيلي المباشرة. فقد جرى تحويل المسؤوليات الإدارية والأمنية إلى السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، التي تم إنشاؤها كنتيجة لهذه الاتفاقيات (البسوس، 2013، صفحة 449).

وأما فيما يتعلق بفصل السلطات، أدّى غياب قانون أساسي واضح أو وثيقة دستورية متينة إلى استمرار حالة الغموض القانوني فيما يخص الصلاحيات والمسؤوليات الموكلة لكل جهة من جهات الحكومة الفلسطينية، هذا الوضع انعكس سلبًا على قوة المجلس التشريعي وأضعف دوره، مما أدى إلى اضطراب علاقته بالسلطة التنفيذية. نتيجة لذلك، أصبحت آليات المساءلة والمحاسبة، وعلى وجه الخصوص محاسبة السلطة التنفيذية، تعاني من ضعف ملموس (يوسف، 2006، صفحة 43).

أدخلت اتفاقية أوسلو تحولًا مهمًا في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، حيث بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تتطور من حركة مقاومة وتحرير وطني إلى حركة تستهدف بناء هياكل حكومية ومؤسساتية (يوسف، 2006، صفحة 43).

وفي هذا السياق، اعتمدت السلطة الوطنية استراتيجية جديدة ترتكز على ربط مصالح النخب السلطوية بالنخب المحلية داخل الأراضي الفلسطينية، ولا سيما النخب البارزة من العائلات والعشائر الكبيرة والمؤثرة. وأكدت انتخابات عام 1996 استمرار الرسوخ العميق للنظام العائلي في المشهد الفلسطيني، وفق يوسف (يوسف، 2006، صفحة 43)، انعكس ذلك في توزيع المناصب بطريقة تعزز

العلاقات السلطوية التي تسعى للسيطرة على المجتمع الفلسطيني وتجمعاته السكانية، التي تعاني أصلاً من التفتت نتيجة الاستيطان والانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

المطلب الثاني: النظام السياسي الفلسطيني أثناء المرحلة الانتقالية

صدر القانون المؤقت للانتخابات الفلسطينية عام 1995 عن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ليضع إطارًا واضحًا للعلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. بموجب هذا القانون، اعتُبر أعضاء المجلس التشريعي المنتخبون تلقائيًا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، ما أدى إلى تحديد صلاحيات المجلس المنتخب في مجالي التشريع والتمثيل. بذلك أصبح المجلس التشريعي يشكل دائرة صغيرة ضمن دائرة أكبر هي المجلس الوطني الفلسطيني.وبموجب هذا الترتيب، انحصرت صلاحيات المجلس التشريعي في إصدار التشريعات المتعلقة بالسلطة الوطنية خلال المرحلة الانتقالية، مستهدفة شريحة من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. في المقابل، استمر المجلس الوطني في دوره الأساسي المتمثل في التمثيل والتشريع لكافة أبناء الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم (قبعة، 1997، صفحة 74).

وفقاً لما ورد في اتفاق إعلان المبادئ، تُنشأ سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية تُعرف باسم المجلس المنتخب للشعب الفلسطيني، وذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات. تهدف هذه الفترة إلى الوصول إلى تسوية دائمة تستند إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 (المادة 1)، كما نص الاتفاق على إجراء انتخابات عامة مباشرة وحرة في الضفة الغربية وقطاع غزة لتشكيل المجلس، الذي سيتولى مهام السلطة التشريعية والتنفيذية. يتم تنظيم هذه الانتخابات تحت إشراف ورقابة دولية متفق عليها، مع الإشارة إلى أن تفاصيل صيغة الانتخابات وشروطها ستحدد لاحقاً في اتفاق منفصل (المادة 3)(الجيوسي و آخرون، د.ت، صفحة 66)

أولاً: سلطة الحكومة الذاتية وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني

مثّلت الانتخابات الفلسطينية الأولى التشريعية والرئاسية لعام 1996 نقطة تحول بارزة في النظام السياسي الفلسطيني عقب تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو. أدّت هذه الانتخابات دوراً أساسياً في تشكيل المشهد السياسي من خلال تعزيز شرعية السلطة الوطنية، تأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وإطلاق العمل الديمقراطي في فلسطين بما يتماشى مع الالتزامات الدولية. جاءت هذه الانتخابات تماشياً مع بنود اتفاق أوسلو، لتكون خطوة نحو بناء مؤسسات وطنية فلسطينية قادرة على إدارة الشؤون الداخلية بفعالية (الجيوسي و آخرون، د.ت، صفحة 66).

بدأ النظام السياسي الفلسطيني يتبلور تدريجياً، متخذاً ملامح أقرب إلى نظام سياسي مختلط، على الرغم من عدم تطابقه بشكل كامل مع معايير هذا النوع من الأنظمة. وقد أوضحت الاتفاقية المرحلية أن المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية سيشكلان الهيكل الأساسي للحكم الذاتي الفلسطيني، الذي يُنتخب مباشرة من الشعب في مناطق الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية. وفقاً للاتفاقية، تُمارَس صلاحيات السلطة الفلسطينية من خلال مجلس منتخب يتألف من 82 عضواً، وتم لاحقاً زيادة عددهم إلى 88 بناءً على تفاهمات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. يتمتع هذا المجلس بصلاحيات تشريعية وتنفيذية تُمارس عبر لجنة السلطة التنفيذية. كما منحت الاتفاقية الرئيس صلاحيات تشريعية محددة تشمل اقتراح وإصدار التشريعات، بالإضافة إلى القدرة على سن التشريعات الثانوية (الجيوسي و آخرون، د.ت، صفحة 66).

يتضح مما سبق أن النظام السياسي الفلسطيني بعد تأسيس السلطة الوطنية أصبح مرتكزًا على كيانين رئيسيين يتميزان من حيث الهيكلية، مع وجود بعض جوانب التداخل بينهما، وهما منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، لم تعد الشرعية الثورية المصدر الوحيد لشرعية القيادة والحكم. فقد تعززت هذه الشرعية عبر مجموعة من الانتخابات العامة التي بدأت في عام 1996، حينما انتُخب الرئيس الراحل ياسر عرفات، وشُكِّل حينها مجلس تشريعي غالبيته من حركة فتح. لاحقًا، أُجريت انتخابات رئاسية ثانية في عام 2005، وأسفرت عن فوز الرئيس محمود عباس. وفي عام 2006، شهدت الانتخابات التشريعية فوز كتلة حركة حماس بالأغلبية التي خوّلتها لتشكيل الحكومة. لكن الأمور أخذت منحىً مختلفًا في عام 2007 مع وقوع الانقسام السياسي الفلسطيني، وهو الحدث الذي أدخل النظام السياسي الفلسطيني في أزمة شرعية مستمرة يعاني منها الشعب الفلسطيني حتى يومنا هذا (سلامة، 2022)

ظهرت خلافات حادة بين الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، ولا سيما حركتي فتح وحماس، عقب إعلان نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في 25 يناير 2006. احتدم الجدل حول إدارة مؤسسات السلطة الوطنية وتباينت الآراء بشأن العديد من القضايا. أخذت تلك الخلافات أبعادًا متعددة، أبرزها الأبعاد السياسية والقانونية. ومع ذلك، يظهر بوضوح أن الخلاف الأساسي سياسي بامتياز، إذ يرتبط بتباين الرؤى والبرامج بين الحركتين. عارضت حماس مشروع فتح الذي يرتكز على التسوية السلمية واتفاقيات أوسلو، إضافة إلى تأسيس السلطة الوطنية، مما عزز الانقسام بين الطرفين (مصلح، 2014، صفحة 58).

حقق فوز حركة حماس في الانتخابات وتشكيلها حكومة ذات طابع "حمساوي" تأثيرات سلبية على واقع النظام السياسي الفلسطيني. فقد أدى ذلك إلى فرض حصار مالي وسياسي صارم على السلطة الوطنية الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع مرور الوقت، تصاعدت الخلافات الداخلية بين حركتي فتح وحماس إلى حد الاقتتال الداخلي، مما تسبب في إراقة الدم الفلسطيني على أيدي فلسطينية. وبلغت هذه الخلافات ذروتها في حزيران 2007، عندما قامت حركة حماس بالانقلاب

على السلطة الشرعية، مما أدى إلى انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية وتعميق حالة الانقسام السياسي (سلامة، 2022)

ويوضح (مجدلاني، مقابلة) أن صراع الهوية الفلسطينية ليس مجرد معركة سياسية أو قانونية؛ بل هو معركة وجودية بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ فالفلسطيني الذي فقد بيته في الحرب والذي شرد قسراً والذي يعيش تحت القصف والاحتلال لا يزال يحمل في داخله هويته ويورثها لأبنائه كأغلى ما يملك، ولأن الاحتلال يدرك أن اقتلاع الأنسان من جذوره لا يكتمل إلا باقتلاع هويته فإنه يسعى بكل السبل إلى طمس هذه الهوية، لكن التاريخ أثبت أن الشعوب التي تمتلك وعياً وطنياً عميقاً لا يمكن اقتلاعها بسهولة.

ثانياً: تداعيات الانقسام السياسي وانعكاسه على النظام السياسي الفلسطيني

تنوعت أسباب الانقسام الفلسطيني وتعمقت منذ توقيع اتفاقية أوسلو، إذ شكّل هذا الاتفاق نقطة تحول في مسار المشروع الوطني الفلسطيني الذي كان يتمتع باستقلال نسبي وقائم على المقاومة. لكن مع توقيع الاتفاقية، انتقل المشهد إلى مشروع خاضع لشروط تسوية غير متكافئة، وحتى مغامرة، مما أدّى إلى تصدع الإجماع الوطني حول هذا التوجه. هذا التحول أفرز غياب استراتيجية فلسطينية واضحة، حيث أصبح المشروع الوطني رهينة عملية التسوية السلمية التي انحرفت عن غاياتها وأفرزت اتفاقيات لم تعد سوى حبراً على ورق، والأمر الأكثر خطورة أن النظام السياسي الفلسطيني، ممثلاً بالسلطة الوطنية، بات رهينة الموافقة الإسرائيلية. منذ ذلك الحين، اصطدمت الاتفاقية برفض واسع من جانب العديد من الفصائل الوطنية والإسلامية، وعلى رأسها حركة حماس، التي عملت جاهدة لإسقاطها. وهكذا بدأت أولى علامات الانقسام الفلسطيني تتشكل في المشهد السياسي والاجتماعي (جاد الله ، 2019، صفحة 24).

أثرت الانتخابات التشريعية التي حققت فيها حركة حماس فوزًا كبيرًا بشكل مباشر في اندلاع الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس عام 2007م، حيث نتج عن ذلك تنازع على الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة بقيادة محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح من جهة، وبين حركة حماس من جهة أخرى. هذا التصادم السياسي تحول لاحقًا إلى صدامات مسلحة بين الطرفين، انتهت بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، مما عمّق حالة الانقسام بين الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. انعكس هذا الانقسام بآثار عميقة على النظام السياسي الفلسطيني وعلى القضية الفلسطينية بوجه عام (بني عودة، 2017، صفحة 4) إلى جانب تأثيره الملحوظ على السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أدى هذا الوضع إلى وجود سلطتين منفصلتين؛ الأولى في الضفة الغربية تحت قيادة حركة فتح، والثانية في قطاع غزة تحت قيادة حركة حماس، ما أعاق بشكل كبير الجهود الموجهة لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

في سياق الحديث عن الحالة الفلسطينية وسط الانقسام السياسي الذي يشهده المجتمع الفلسطيني، والذي نتج عنه العديد من التغيرات وخلق فجوات ملموسة، تأتي أبرز هذه الفجوات كضربة لسيادة القانون متمثلة في غياب السلطة التشريعية، هذه السلطة التي يُفترض أن تُناط بها مهمة مراقبة أداء الحكومة وسن القوانين لضمان التوازن بين السلطات. ومنذ آخر انتخابات تشريعية، بقيت السلطة التشريعية مغيّبة، وهو ما دفع السلطة التنفيذية لتحل محلها في أداء أدوارها، هذا الغياب أدى كذلك إلى نقص واضح في إقرار قوانين تضمن الحريات والحقوق في مواجهة قرارات السلطة التنفيذية وإجراءاتها، بالإضافة إلى تقليص إمكانية إخضاعها للمساءلة اللازمة (علاونة، حماد، و آخرون، 2014، صفحة 6)

ترى الباحثة أن الانقسام السياسي شكل عاملًا رئيسيًا في فتح الباب أمام التدخلات الإقليمية والدولية التي انحازت إلى طرف دون الآخر، الأمر الذي أسهم في تعقيد الأزمة الفلسطينية بشكل أكبر، هذا الواقع أدى إلى إضعاف الحراك الشعبي الفلسطيني.

على الرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق هدف توحيد النظام السياسي أو وضع الأسس اللازمة لإنهاء الانقسام بكامل أبعاده وتحدياته التي تراكمت على مدى السنوات. يعود ذلك بشكل أساسي إلى غياب الإرادة الحقيقية لدى أطراف الانقسام، أو على الأقل لدى أحد هذه الأطراف، للمضي نحو مصالحة جادة. ويزداد الأمر تعقيدًا عندما تتفوق المصالح الحزبية الضيقة والأجندات الخاصة لكلا الطرفين على المصلحة الوطنية العليا، مما يمثل واحدًا من أبرز العقبات أمام تحقيق المصالحة (الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني)

ساهم الانقسام في إضعاف الموقف الفلسطيني الموحد أمام المجتمع الدولي، مما أتاح للاحتلال الإسرائيلي استغلال الوضع لتعميق الانقسام وفرض سياسات الأمر الواقع. كما أدى هذا الانقسام إلى تعطيل الجهود الدبلوماسية التي تستلزم موقفاً فلسطينياً متماسكاً، فضلاً عن تأثيره السلبي على المؤسسات السياسية، حيث تسبب في ظهور ازدواجية بين المؤسسات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما نتج عنه هدر الموارد وتراجع الأداء المؤسسي بشكل ملحوظ.

لا يمكن إنكار أن الانقسام السياسي يترك آثاراً اقتصادية واجتماعية واضحة، حيث انعكس ذلك بوضوح على تدهور الأوضاع المعيشية والمالية في قطاع غزة. هذا التدهور أدى إلى تعميق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، مما ساهم في تأزم المشهد الفلسطيني على كافة الأصعدة السياسية، الأمنية، والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، جاءت الإجراءات الإسرائيلية لتزيد الوضع سوءاً، عبر إغلاق المعابر ومنع دخول العديد من السلع الأساسية إلى القطاع، فضلاً

عن حظر تصدير المنتجات الصناعية والزراعية، ما تسبب بصدمة كبيرة للاقتصاد الفلسطيني في غزة (شعبان)

لا يقتصر الأمر على هذه النقطة فحسب، بل باتت مصادر صنع القرار متعددة، مما أدى إلى انقسام الوضع الفلسطيني داخل الساحة السياسية. هذا الانقسام وضع تطورات القضية الفلسطينية في مسارين متوازيين، الأمر الذي تسبب في حالة من الجمود والتوتر وأثر بشكل سلبي على وحدة المشروع الوطني والنظام السياسي الفلسطيني برمته. نتيجة لذلك، تأثرت قدرة الشعب الفلسطيني على تحقيق أهدافه الوطنية سواء عبر السلام العادل أو عبر المقاومة كإطار وطني شامل (بني عودة، 2017، صفحة 45)

ترى الباحثة أن الانقسام الفلسطيني يشكل أحد أبرز العقبات أمام تحقيق مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، إذ لا يقتصر تأثيره على الجانب السياسي فقط، بل يمتد ليطال مختلف جوانب الحياة الفلسطينية. بناءً على ذلك، تؤكد أن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية يمثلان شرطًا ضروريًا لتعزيز النظام السياسي الفلسطيني وتقوية الموقف الوطني في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

يتضح مما سبق أن فكرة إنشاء سلطة فلسطينية تحت هيمنة الاحتلال الإسرائيلي شكلت نقطة ضعف جوهرية في المشروع الوطني للتحرر الفلسطيني، حيث نشأت ضمن إطار شروط فرضتها إسرائيل، وتحددت بنيتها ووظيفتها وفق الاتفاقيات الموقعة معها. هذا الواقع يجعل مستقبل السلطة الفلسطينية مشروطاً بنتائج المفاوضات والتسوية السياسية، التي تدور ضمن معادلة غير متكافئة بين الطرفين. وفي ختام الأمر، يبقى التنظيم السياسي الفلسطيني ساحة معقدة تستدعي مراجعة شاملة وعميقة لتجاوز مرحلة التسوية غير المجدية، والابتعاد عن حالة التهميش التي تهدد جوهر ومستقبل القضية الفلسطينية.

يمكن القول إن قضية التنظيم السياسي في فلسطين، بين التسوية والتهميش، تمثل جانبًا معقدًا من المشهد السياسي الفلسطيني المتداخل والمتأثر بتفاعلات محلية وإقليمية ودولية. يتجلى هذا التنظيم عبر الفصائل الفلسطينية المختلفة مثل منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح، وحركة حماس، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت نتيجة اتفاقيات أوسلو.

يؤكد (ربايعة، مقابلة)على أن من التحديات التي تواجه الهوية تحدي وجودي حرب الإبادة هي حرب تستهدف الوجود الفلسطيني على الأرض، وبالتالي تعيد التوزيع الجغرافي وهذا يودي إلى إعادة أزمة الهوية الوطنية الفلسطينية، أما التحدي الثاني فهو تحدي المشروع السياسي، حيث تعكس الهوية الفلسطينية مشروع سياسي اليوم، لا يوجد مشروع سياسي واحد متفق عليه وبالتالي يوجد هويات متشظية أفقياً وعمودياً، كما رسمت منظمة التحرير الفلسطينية الهوية الوطنية الفلسطينية من منظور النكبة، ومن هناك أصبحت العودة جزء من الهوية، والمفتاح رمز من رموز الهوية وبالتالي نحن بحاجة بكل تأكيد لمواجهة كل هذه التحديات بالإضافة لهذه التحديات وجود الاحتلال لأنه يقيد ترميم الهوية الوطنية الفلسطينية .

يمكن القول إن ترميم الهوية الوطنية الفلسطينية يشكل ضرورة ملحّة في ظل ما تواجهه من أزمات بنيوية ومعقدة، أبرزها الانقسام السياسي القائم بين القوى والفصائل الفلسطينية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي بممارساته الاستعمارية التي تستهدف الإنسان والأرض والهوية. إن هذه الهوية التي بُنيت عبر عقود من النضال والتهجير والمقاومة أصبحت اليوم مهددة بالتشظي والتفكك، ليس فقط بسبب العوامل الخارجية، بل أيضاً نتيجة للانقسامات الداخلية، وغياب المشروع الوطني الموحد، وتراجع دور المؤسسات الجامعة التي كانت تشكل الحاضنة للهوية الوطنية الفلسطينية. وترى الباحثة أن إعادة ترميم هذه الهوية لا بد أن تقوم على أساس مشروع تحرري شامل يعيد الاعتبار للمواطنة الفلسطينية،

ويغلب الانتماء الوطني على الولاءات الحزبية والجهوية، وينطلق من وحدة الصف الفلسطيني، عبر إنهاء الانقسام وتعزيز العمل المشترك.

كما أن الحفاظ على الرواية الفلسطينية في وجه محاولات الطمس والتزييف يجب أن يكون جزءاً أصيلاً من هذا الترميم، من خلال التعليم، والثقافة، والإعلام، والانخراط الشعبي في المقاومة المدنية والسياسية.

ولعل تمكين الشباب والمرأة، وتفعيل دور الفلسطينيين في الشتات، يشكلان عنصرين حاسمين في تجديد الهوية وإعادة بنائها بما ينسجم مع تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة. فترميم الهوية الوطنية ليس فعلاً رمزياً أو خطابياً، بل هو فعل نضالي طويل المدى، يبدأ من الذات الفلسطينية، ويُبنى على قاعدة الوحدة، والعدالة، والحق في تقرير المصير.

الفصل الرابع

تأثير الهوية الوطنية الفلسطينية على قرارات السلطة الوطنية الفلسطينية في سياستها الخارجية

المبحث الأول: دور الهوية الفلسطينية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية

المطلب الأول: آليات السياسة الخارجية التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية على الصعيد الدولي

المطلب الثاني: أثر التحولات السياسية للهوية على قرارات السلطة الوطنية في سياستها الخارجية

المبحث الثاني: التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الفلسطينية في السياق الدولي مع تبلور وتطور شكل الهوية بناءً على المتغيرات المفروضة

المطلب الأول: التحديات السياسية

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والقانونية

الفصل الرابع

تأثير الهوية الوطنية الفلسطينية على قرارات السلطة الوطنية الفلسطينية في سياستها الخارجية

تمهيد

تعتبر الهوية الفلسطينية محوراً أساسياً في بناء وصياغة السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي سياق هذا الموضوع، وُضعت عدة تعريفات للسياسة الخارجية تختلف وفقاً لمنظور كل مفكر وباحث سياسي. ومن أبرز هذه التعريفات:

تعرف السياسة الخارجية على أنها: مجموعة من الأهداف السياسية تبين كيفية تعامل الدولة مع بقية دول العالم، وتشكل الأساس لسعيها نحو حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي، إلى جانب تحقيق أهدافها الفكرية والأيديولوجية وضمان نموها الاقتصادي، يمكن للدولة أن تصل إلى هذه الغايات إما عبر التعاون السلمي مع دول أخرى أو من خلال اتباع طرق الصراع، مثل الحرب أو الاستغلال (بني عودة، 2017، صفحة 47).

وخلال القرن العشرين، ازدادت أهمية السياسة الخارجية بشكل ملحوظ، حيث أصبحت العلاقات الدولية تعتمد بشكل كبير على الدبلوماسية. عموماً، يتم تحديد السياسة الخارجية للبلد من قبل الرئيس أو رئيس الوزراء بحسب النظام السياسي القائم (بني عودة، 2017، صفحة 47).

تُظهر السلطة الفلسطينية التزامًا واضحًا بتبني مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل الأرضية الأساسية لسياستها الخارجية، حيث تسعى إلى بناء علاقات متوازنة مع مختلف الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل، بهدف تحقيق المصلحة العليا للشعب الفلسطيني (بني عودة 2017، صفحة 59). ويرتبط ذلك بأهمية عملية صنع القرار التي تُعد مدخلاً جوهريًا لفهم طبيعة الأنظمة

السياسية ومدى ديمقراطية الحكومات. فلم تعد عملية صنع القرار مقتصرة على القضايا الداخلية للدولة، بل امتدت لتشمل قراراتها الخارجية، مما يعزز تأثيرها على الصعيد الدولي. كما تتجلى أهمية صنع القرار في حياة الأفراد من خلال الأنشطة السياسية والإدارية التي يشارك فيها المواطنون، سواء في صياغة السياسات أو اتخاذ القرارات الحكومية (جرار، 2017، صفحة 2).

وفي هذا الإطار لا بد من التعرف على دور الهوية الفلسطينية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي للسلطة الوطنية (المبحث الأول)، وبيان أثر التحولات السياسية للهوية على قرارات السلطة الوطنية في سياستها الخارجية (المبحث الثاني)، للتوصل إلى التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الفلسطينية في السياق الدولي مع تبلور وتطور شكل الهوية بناءً على المتغيرات المفروضة. وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: دور الهوية الفلسطينية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية

واجه النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته، سلسلة من الأزمات والتحديات الجوهرية التي انعكست على طبيعته الأصلية وعلى علاقاته مع السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. لم تقتصر هذه الإشكالات على بنية النظام فحسب، بل امتدت لتشمل التفاعلات بين المؤسسات الرسمية المختلفة. وقد ساهمت عدة عوامل في تشكيل سمات النظام السياسي الفلسطيني وخصائصه، بما في ذلك الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وتأثير القوى الإقليمية والدولية والضغوط المستمرة التي أثرت في آليات اتخاذ القرارات وقواعد صنع السياسات، بالإضافة إلى تأثيرها على الهيكل العام للنظام السياسي الفلسطيني (جرار ، 2017، صفحة 1).

تتمثل آليات السياسة الخارجية التي تعتمدها السلطة الفلسطينية بشكل رئيسي في التركيز على المفاوضات مع إسرائيل والمشاركة في المؤتمرات الدولية، إلى جانب الاستفادة من دور الأمم المتحدة. كما تعتمد منظمة التحرير الفلسطينية على تعزيز العلاقات الخارجية من خلال تنشيط عمل السفارات لتسليط الضوء على الرؤية الفلسطينية بشأن مختلف القضايا. وتسعى بشكل جاد للوصول إلى المحافل الدولية عبر الانخراط في كافة المنظمات التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف تعزيز الدعم الدولي للقضية الفلسطينية وترسيخ الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة (بني عودة، 2017، صفحة 59).

يشكّل هذا النهج أساسًا لسياستها الخارجية في التعامل مع الكيانات السياسية، حيث تسعى إلى بناء علاقات إيجابية مع جميع الدول على أسس المساواة والاحترام المتبادل، بما يساهم في تحقيق المصلحة العليا الفلسطينية (بني عودة، 2017، صفحة 59). وتبرز أهمية عملية صنع القرار باعتبارها مدخلاً مهمًا لفهم طبيعة النظم السياسية ومدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة. فلم يعد صنع القرار مقتصرًا على القضايا الداخلية للدولة فقط، بل امتد ليشمل قراراتها الخارجية أيضًا. وتتجلى هذه

الأهمية في حياة الأفراد من خلال الأنشطة الإدارية والسياسية التي يمارسها المواطنون، بما في ذلك المساهمة في صنع السياسات والقرارات الحكومية (جرار ، 2017، صفحة 2).

تؤثر الهوية الفلسطينية بشكل واضح على قرارات السياسة الخارجية من خلال عدة محاور رئيسية، أبرزها التركيز على القضية المركزية المتعلقة بالتحرر الوطني واستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، مثل حق العودة وحق تقرير المصير. هذه الحقوق تُعتبر ركائز أساسية في السياسة الخارجية الفلسطينية، حيث يتمتع حق تقرير المصير بمكانة راسخة في ميثاق الأمم المتحدة ويُعدّ من المبادئ المعترف بها في القانون الدولي الحديث. بناءً على ذلك، يُعد نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه السياسي والعسكري من أجل الاستقلال وتقرير المصير شرعياً وفقاً لما تنص عليه مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرعية الدولية (مناد، 2021، صفحة 51).

وفي هذا النطاق، يثور تساؤلاً حول آليات السياسة الخارجية التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية على الصعيد الدولي (المطلب الأول)، أثر التحولات السياسية للهوية على قرارات السلطة الوطنية في سياستها الخارجية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: آليات السياسية الخارجية التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية على الصعيد الدولي

تمثل عملية اتخاذ القرار في سياق القرار السياسي، سلسلة من الافتراضات المترابطة التي تعتمد على رؤية القيادة، وهم الشخصيات التي تشغل المناصب الرسمية الرئيسية في الدولة. هذه القرارات تتشكل بناءً على إدراكهم للوضع القائم، حيث تُعد عملية اتخاذ القرار أحد العناصر الجوهرية في عملهم. من هذا المنطلق، يرتبط إنشاء المؤسسات الفلسطينية برؤية معينة تتماشى مع توجهات أصحاب القرار. كما أن القرارات داخل هذه المؤسسات تتأثر بشكل مباشر بتصورات القيادات. وفي الحالة الفلسطينية، يظهر تداخل واضح بين مؤسسات السلطة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير

الفلسطينية، ما يساهم في تشكيل طبيعة العلاقة بينهما ويفرض تأثيراً على آليات صنع القرار (عبد الرزاق، 2016، صفحة 7).

وبسبب حالة التوتر المستمرة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عقب اتفاقيات أوسلو بين الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ووزارة الخارجية التابعة للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ظهرت حالة من الالتباس بشأن البنية والوظيفة بين الجهتين. فمن جهة، تمثل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومن جهة أخرى، ظهرت السلطة الوطنية نتيجة تفاهمات أوسلو، وهو ما أدى إلى تعقيد استراتيجية إدارة العلاقات الدولية الفلسطينية (بني عودة، 2017، صفحة 49).

وأصبح اتفاق أوسلو الركيزة الأساسية لأي تسوية سياسية متعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث ركّز بشكل رئيسي على المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وإبرام الاتفاقيات والتفاهمات من خلال مؤتمرات وجهود سياسية دولية. ومع مرور الوقت، أثّر هذا النهج سلباً على الأداء الدبلوماسي، لا سيما بعد بروز خلافات حادة بشأن صلاحيات العمل الدبلوماسي بين الدائرة السياسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية (بني عودة، 2017، صفحة 52).

المطلب الثاني: أثر التحولات السياسية للهوية على قرارات السلطة الوطنية في سياستها الخارجية

شهدت السلطة الفلسطينية منذ تولي الرئيس محمود عباس منصبه في بداية عام 2005، تغييرات استراتيجية في توجهاتها، حيث ابتعدت عن نهج المقاومة المسلحة والمواجهة العسكرية مع إسرائيل. بدلاً من ذلك، تبنت مسارًا سياسيًا يهدف إلى تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية عبر برنامج يعتمد على تجديد المفاوضات وفق اتفاقية أوسلو وعلى أسس "خارطة الطريق" لعام 2003. ضمن هذا الإطار، سعى الرئيس إلى تعزيز الحراك الدبلوماسي للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية. ورغم ذلك، لم تستطع السلطة تحقيق اعتراف بدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، مما دفعها للمطالبة

بإقرار وضعها كدولة غير عضو بصفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا الاعتراف أسهم في تمكينها من الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية، معززًا مساعيها على الساحة العالمية (حسين، 2023، صفحة 5).

واصلت السلطة الفلسطينية ممارسة دورها الأمني عبر تعزيز منظومة التنسيق الأمني، وهو نهج انسجم مع منع الأعمال المسلحة ضد إسرائيل واحتواء أي محاولة لاندلاع انتفاضة فلسطينية مسلحة. أدى هذا النهج إلى تعزيز قوة الأجهزة الأمنية للسلطة، التي استخدمت بدورها لضمان السيطرة على الضفة الغربية. وقد وفّرت هذه المرحلة بيئة مناسبة لطرح تسويات سياسية متباينة عن مشروع السلطة وتطلعاتها، مثل "صفقة القرن"، خصوصًا بعد تعثر المفاوضات في ظل حكومة إسرائيلية تتجه نحو اليمين. كما ساهمت هذه الفترة في تمكين إسرائيل من فرض تغييرات جذرية على الواقع الجغرافي للضفة الغربية، وتحويلها إلى سلسلة من المناطق المعزولة (حسين، 2023، صفحة 6).

وفي فترة لاحقة، تعثرت المفاوضات مع إسرائيل ووصلت إلى طريق مسدود، مما دفع إلى تسريع وتيرة التطبيع. مع بداية عام 2014، توقفت جولات التفاوض بالكامل، بينما شهدت القضية الفلسطينية تراجعاً ملحوظاً على الساحة العربية نتيجة تصاعد موجات ثورات الربيع العربي. هذا الواقع ألقى بظلاله على السلطة الفلسطينية، التي وجدت نفسها تواجه تحديات كبيرة بعد أن وصلت مساعيها إلى طريق مسدود.

يمكن القول إن النظام السياسي الفلسطيني يعاني من حالة الانقسام والأزمات الداخلية التي تعصف به، ما يجعله بحاجة ملحّة إلى التغيير بهدف تعزيز نضاله الوطني وتحقيق هدفه الأساس المتمثل في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة. ومع ذلك، فإن التدخلات الخارجية في عملية صنع القرار الفلسطيني أثرت بشكل كبير على النزاعات السياسية والأيديولوجية والفكرية، مما جعلها ساحة مفتوحة لتدخلات القوى الخارجية. هذا الأمر أدى إلى تفاقم القطيعة الداخلية بين الأطراف المختلفة، وزاد من

حدة الانغماس في الخلافات الداخلية، مما انعكس بشكل سلبي على مسار القضية الفلسطينية وأضعف قدرتها على تحقيق أهدافها (عبد الرزاق، 2016، صفحة 14).

منذ عام 2011، لعبت القيادات الفلسطينية دوراً فاعلاً في تنظيم جولات مكثفة إلى مختلف دول العالم، حيث شاركت في اجتماعات مع رؤساء الدول وحكوماتها، وحضرت القمم العربية والدولية. وقد أثمرت هذه الجهود عن حصول فلسطين على اعتراف رسمي من العديد من الدول، مما عزز مكانتها على الساحة الدولية. وسعت القيادة الفلسطينية إلى اتخاذ زمام المبادرة للعمل على مختلف المستويات الدولية بهدف إعادة فلسطين إلى واجهة المشهد العالمي (عبد الرزاق، 2016، الصفحات 15–17).

اعتمدت القيادة الفلسطينية في سياساتها وقراراتها الخارجية على أسس قانونية معترف بها دولياً، مثل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بهدف تغيير موازين القوى والتأكيد على أن دور السلطة الفلسطينية يتمثل في نقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى مرحلة الاستقلال. ومن هذا المنطلق، ترى القيادة الفلسطينية أن الانضمام إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية يعزز شرعية دولة فلسطين وفق القانون الدولي، بعيداً عن الاعتماد على المفاوضات مع إسرائيل (عبد الرزاق، 2016، الصفحات 15–17).

برزت الفصائل والأحزاب السياسية كلاعب أساسي في تشكيل السياسة الخارجية للدولة والمساهمة في عملية اتخاذ القرار. إذ يمتلك كل فصيل لجنة مركزية ومكتبًا سياسيًا، إلى جانب رؤى وأهداف استراتيجية محددة، وعلاقات واسعة مع أحزاب وفصائل أخرى على المستوى الدولي. وعلى الرغم من ذلك، تتوحد جميع الفصائل في المسائل الوطنية الكبرى ضمن إطار برنامج إجماع وطني يتناول قضايا مثل حق تقرير المصير، حق العودة، قضية القدس، ومسألة المستوطنات. هذا التقارب يُترجم عمليًا إلى تعاون مشترك بين الفصائل في بلورة السياسة الخارجية واتخاذ القرارات، وذلك عبر اجتماعات اللجنة التنفيذية وبرنامج العمل الوطني المشترك (عبد الرزاق، 2016، صفحة 28).

يتضح مما سبق، أن الهوية الفلسطينية مرت بتحولات سياسية عميقة، كان لها تأثير مباشر على توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية في سياستها الخارجية. هذه التحولات أفرزت تغييرات جوهرية في البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، مما انعكس بشكل ملحوظ على الهوية الوطنية. علاوة على ذلك، أدى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ظهور هويات محلية وإقليمية متباينة، وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما أثر على وحدة التمثيل السياسي الفلسطيني في المحافل الدولية.

ترى الباحثة أن الهوية الفلسطينية لعبت دوراً محورياً في صياغة السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث عملت كإطار مرجعي يعكس القيم والمبادئ التي توجه عملية اتخاذ القرار السياسي. تستثمر السلطة الوطنية هذه الهوية في تسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني وزيادة التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية، وذلك من خلال تعزيز الدعم القومي والديني. كما أن الهوية الفلسطينية ترسم الحدود الأساسية في المفاوضات السياسية المتصلة بقضايا الأرض، القدس، اللاجئين، والمقدسات، مما يجعلها محوراً لا غنى عنه في أي حوار تفاوضي.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الفلسطينية في السياق الدولي مع تبلور وتطور شكل الهوية بناءً على المتغيرات المفروضة

تعاني السياسة الخارجية الفلسطينية من مجموعة كبيرة من التحديات في السياق الدولي، خصوصًا في ظل التحولات السياسية التي تركت أثرًا واضحًا على الهوية الوطنية الفلسطينية. وتعود هذه التحديات إلى عوامل متعددة تشمل الجوانب الداخلية والإقليمية والدولية التي تلعب دورًا مؤثرًا في مكانتها على الساحة العالمية. ومن بين أبرز هذه التحديات: التحديات السياسية (المطلب الأول)، والتحديات الاقتصادية والقانونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التحديات السياسية

ساهم الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة في إضعاف الوحدة الوطنية بشكل ملحوظ، حيث أدت الخلافات المستمرة بين حركتي فتح وحماس إلى تعقيدات سياسية ودبلوماسية زادت من تدهور النظام الفلسطيني (محسين، د.ت) انعكس هذا الانقسام بشكل واضح في فصل عمودي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى ارتباك عام في العمل الوطني الفلسطيني. وقد أثر هذا الواقع سلباً على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على صياغة سياسة خارجية موحدة وفعالة، مما أعاق الجهود المبذولة لتعزيز القضية الفلسطينية على المستوى الدولي وزاد من تحدياتها في التعامل مع القضايا الدولية (المالكي، 2015، صفحة 16).

وكذلك السياسة الأمريكية والإسرائيلية حيث يشكل التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل عقبة كبيرة أمام السياسة الخارجية الفلسطينية، حيث تتبنى واشنطن غالباً مواقف معارضة لمصالح الفلسطينيين في المحافل الدولية كالأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، يعزز الدعم الأمريكي لإسرائيل من سيطرتها على الملف الفلسطيني، مما يصعّب على الفلسطينيين تحقيق مساعيهم لنيل حقوقهم الوطنية المشروعة (حوراني، د.ت)

كما تعاني السلطة الفلسطينية من ضغوط متزايدة من المجتمع الدولي، وخاصة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات سياسية مستقلة تعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني. هذا الوضع فتح المجال أمام السلطات الإسرائيلية لتطبيق سياسات عقابية وانتقامية ضد الفلسطينيين، مثل قيام إسرائيل بحجب أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقيات دولية تتيح لفلسطين التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها وجرائم الحرب (الخطيب، 2023، صفحة 13) بالإضافة إلى ذلك، أثرت التغيرات في النظام الدولي وتحولات موازين القوى بشكل مباشر على قدرة السلطة الفلسطينية في بناء تحالفات استراتيجية تدعم مصالحها الوطنية وتعزز موقفها على الساحة الدولية.

وفي هذا الإطار يثار تساؤلاً حول الهوية الفلسطينية في ضوء حرب الإبادة الجماعية التي نتعرض لها كفلسطينيين خصوصاً أننا نقف على أعتاب مرحلة مصيرية ومفصلية؟

يمكن القول حرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، خصوصاً في غزة منذ أكتوبر 2023، تعد من أخطر المحطات التي تهدد ليس فقط الوجود الجسدي للفلسطينيين، بل أيضاً مرتكزات هويتهم الوطنية. فهذه الحرب، بما تحمله من تدمير شامل واستهداف للمدنيين والبنية التحتية والمقدرات الثقافية والرمزية، لا يمكن قراءتها فقط كصراع عسكري أو سياسي، بل هي محاولة منظمة بشكل منهجي بهدف اقتلاع الهوية الفلسطينية من جذورها، وإفراغ الأرض من أصحابها، وإحلال رواية بديلة تقوم على الإنكار والمحو. (الغول، 2024، الصفحات 4-5)

وبذلك فإن الهوية الفلسطينية، التي تشكلت تاريخياً من خلال النكبة، والنكسة، والمقاومة، واللجوء، تجد نفسها اليوم أمام مرحلة مصيرية ومفصلية، حيث لا يقتصر التهديد على الأرض أو السيادة، بل يتعداه إلى الذاكرة الجمعية والرموز الوطنية والديمغرافيا الثقافية. فكل بيت يُهدم، وكل عائلة تُباد، وكل معلم أثري يُطمس، هو محاولة لطمس مكوّن من مكونات الهوية.

لكن في المقابل، فإن حرب الإبادة تعزز – بشكل مفارق – من تمسك الفلسطينيين بهويتهم؛ إذ تولّد لديهم وعياً أشد بخصوصيتهم وانتمائهم، وتدفعهم نحو الدفاع عن ذواتهم الجماعية بشتى الوسائل. المشاهد اليومية من التضحية والصمود، والتكاتف الشعبي، وإعادة إنتاج الثقافة في زمن المجازر، كلها ممارسات مقاومة تؤكد أن الهوية الفلسطينية لا تُباد بسهولة، بل تتجذر أكثر تحت النار، وتؤسس في سياق الفقد والقهر والحق.

وبناءً على ذلك، ترى الباحثة أن حرب الإبادة القائمة ليست فقط استهدافاً لحياة الإنسان الفلسطيني، بل هي استهداف مباشر لمعاني الهوية والحق والوجود. ولكن ما يميز الهوية الفلسطينية هو أنها هوية مقاومة بطبيعتها، تعيد تشكيل ذاتها من خلال الألم والفقد، وتتحول من ضحية إلى شاهد وصانع للتاريخ.

لذلك فإن المرحلة الراهنة، رغم قسوتها، قد تكون أيضاً لحظة تأسيس لهوية أكثر صلابة وتماسكاً، شرط أن تُترجم على المستوى السياسي والثقافي إلى مشروع وطني موحّد يُدرك حجم التحدي، ويتجاوز الانقسامات، ويوظف هذا الصمود التاريخي لبناء مستقبل فلسطيني لا تُمحى فيه الذاكرة ولا يُغتال فيه الانتماء.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والقانونية

تعتمد السلطة الفلسطينية اعتمادًا كبيرًا على المساعدات الدولية، مما يجعلها عرضة للضغوط الخارجية التي قد تؤثر على توجهاتها في السياسة الخارجية.

من أبرز العقبات التي تواجه تعزيز الهوية الفلسطينية على المستوى الدولي هي التحديات القانونية الداخلية التي تؤثر على هيكل النظام السياسي والتشريعي في ظل الانقسام السياسي القائم. من بين هذه التحديات، يبرز غياب دستور رسمي واضح يحدد هيكلة الحكومة وينظم السلطات الأساسية بشكل مستدام. وقد تم الاعتماد على القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2002 كحل مؤقت بدلاً من وجود

دستور دائم، إلا أن هذه الوثيقة تعتبر مؤقتة وغير ثابتة، مما يجعلها غير كافية لتحقيق الاستقرار القانوني والسياسي المطلوب في فلسطين (أبو هلال، د.ت).

من بين التحديات التي تواجه الحقوق الفلسطينية، اتجاه بعض الدول إلى اتباع سياسات معارضة لهذه الحقوق، مثل استخدام الفيتو الأمريكي لإسقاط قرارات عديدة، وفرض قيود تحول دون تنفيذ التوصيات، مما أدى إلى إعاقة تحقيق تقدم ملموس على المستوى الدولي (الحنفي، 2025) وتشمل هذه القيود إجراءات قانونية تحد من حركة ممثلي فلسطين في الخارج وتعوق مشاركتهم الفعالة في المنظمات الدولية، مما يزيد من الصعوبات أمام الجهود الدولية لتحقيق العدالة.

كما تتأثر الملفات القانونية لفلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية بالتوترات السياسية بشكل كبير، وعلى الرغم من انضمام فلسطين إلى المحكمة في عام 2015، إلا أنها لا تزال تصطدم بتحديات قانونية تعيق محاسبة إسرائيل على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها في الضفة الغربية وقطاع غزة (رحال، 2024)

ترى الباحثة أن هذه التحديات تستدعي التصدي لها عبر توجه السياسة الخارجية الفلسطينية نحو تعزيز الوحدة الوطنية، وصياغة استراتيجيات دبلوماسية تتسم بالمرونة، وبناء تحالفات استراتيجية مع الدول والمنظمات الداعمة. إلى جانب ذلك، يجب العمل على تعزيز القدرات الإعلامية والثقافية لضمان إيصال الرواية الفلسطينية بشكل فعال إلى الساحة الدولية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الخاتمة

النتائج

التوصيات

قائمة المراجع

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الخاتمة

تظهر الدراسة أن الهوية الفلسطينية لعبت دوراً حاسماً في توجيه السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ في حين كان لتفاعل المصالح والقوة والدافعية دور مركزي في تشكّل الهوية الوطنية الفلسطينية، إذ لم تكن هذه الهوية نتاجاً طبيعياً فقط لانتماء جغرافي أو عرقي، بل تبلورت في سياق تاريخي معقد تحكمه عوامل الهيمنة الاستعمارية، والتجزئة، والصراع على الأرض والوجود، كما لعبت المصلحة المشتركة في مقاومة المشروع الصهيوني والدفاع عن الأرض والحقوق دوراً كبيراً في بلورة هوية وطنية جامعة. إذ أصبح الحفاظ على فلسطين، بمفهومها السياسي والثقافي، مصلحة عليا تجمع مختلف فئات الشعب الفلسطيني، سواء في الداخل أو الشتات، هذه المصلحة تجلت في تشكيل مؤسسات وطنية مثل: منظمة التحرير الفلسطينية، وفي صياغة خطاب سياسي يعبر عن الكل الفلسطيني.

فقد كانت العلاقة مع الاحتلال المبنية على التفاوت في ميزان القوى دافعاً لتعزيز الهوية الوطنية كرد فعل على محاولات الطمس والإلغاء. قوة الاحتلال، بما تمتلكه من أدوات عسكرية وقانونية وسياسية، مارست سياسات لتفكيك الهوية الفلسطينية، مثل التهجير، والاستيطان، إلا أن هذه القوة أسهمت بطريقة عكسية في تعزيز وعي الفلسطينيين بهويتهم، ودفعتهم إلى التمسك بها كوسيلة مقاومة وصمود. وبذلك فإن تشكّل الهوية الوطنية الفلسطينية لم يكن مساراً طبيعياً وسلساً، بل جاء نتيجة تفاعل مركب بين ضغوط خارجية ومصالح داخلية، وبين قوى تسعى للهيمنة وشعب يمتلك دافعية عالية للحفاظ على هويته. ومع ذلك فإن هذه الهوية ما زالت تخضع لإعادة تشكل مستمرة، تتأثر بتحولات المصالح

الإقليمية والدولية، وبميزان القوة على الأرض، وبقدرة الشعب الفلسطيني على الاستمرار في إنتاج خطاب وطني جامع. وبالتالي، فإن الحفاظ على الهوية الفلسطينية وتجديدها يتطلب تعزيز الوعي بالمصلحة الوطنية، ومواجهة أدوات القوة الإسرائيلية، والاستثمار في دافعية الجيل الجديد نحو التحرر والانتماء.

النتائج

أولاً: تشكلت الهوية الفلسطينية عبر مجموعة من العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية والسياسية، وقد لعب التاريخ دوراً أساسياً من خلال تأثر فلسطين بعمق الحضارات المتعاقبة من الكنعانيين إلى العثمانيين مما ساهم في ترسيخ الوعي القومي، كما لعب الموقع الجغرافي لفلسطين كمفترق طرق بين الشرق والغرب عاملاً في تكوين هويتها الفريدة.

ثانياً: تعد الثقافة من أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل الهوية الفلسطينية وقد تجلى ذلك في اللغة العربية والتراث الشعبي والتقاليد الاجتماعية التي عززت الشعور بالانتماء، في حين شكلت السياسة عاملاً جذرياً لتبلور الهوية الفلسطينية فقد كان الاحتلال والاستعمار بدءاً من الانتداب البريطاني وصولاً إلى الاحتلال الإسرائيلي دافعاً رئيسياً لتبلور الهوية الفلسطينية كرد فعل مقاوم، مما عزز الوحدة الوطنية وساهم في بناء الوعي الجماعي.

ثالثاً: أثرت الهوية الفلسطينية بشكل كبير على السياسة الخارجية الفلسطينية، حيث شكلت النضال من أجل الاعتراف بالحقوق الوطنية والاستقلال محور الدبلوماسية الفلسطينية، واعتمدت القيادة الفلسطينية على الهوية كمحدد رئيسي في بناء علاقاتها الدولية، فعملت على كسب الدعم العربي والإسلامي والدولي للقضية الفلسطينية بالاستناد إلى الهوية القومية والتاريخية للشعب الفلسطيني.

رابعاً: لعبت الهوية الفلسطينية دوراً في صياغة الخطاب السياسي الفلسطيني الذي ركز على حق تقرير المصير، ورفض الاحتلال، والحفاظ على التراث الثقافي والوطني، كما ساعدت الهوية في توحيد الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية، مما عزز الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ثم بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وساهم في الحصول على اعتراف أممي بالدولة الفلسطينية رغم التحديات السياسية.

خامساً: واجهت السلطة الفلسطينية عدة تحديات في ظل حكم السلطة الوطنية؛ أبرزها الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أضعف الوحدة الوطنية، كما أدى استمرار الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان إلى محاولات طمس الهوية الفلسطينية وفرض وقائع جديدة على الأرض، كما أثرت الأوضاع الاقتصادية وضعف المؤسسات الحكومية على تعزيز الهوية الوطنية، وزادت البطالة والتبعية الاقتصادية لإسرائيل، كما شكلت الضغوط الدولية والتسويات السياسية تحدياً، خاصةً مع تباين الرؤى حول مسار المفاوضات والسلام، ورغم ذلك استمرت الهوية الفلسطينية في الصمود من خلال الثقافة والمقاومة والسياسية والشعبية.

سادساً: أثر مفهوم الهوية الفلسطينية بشكل كبير على العلاقات الخارجية للسلطة الوطنية، حيث شكلت الهوية الوطنية محور الدبلوماسية الفلسطينية، مما ساهم في حشد الدعم العربي والدولي للقضية الفلسطينية، حيث استندت السلطة إلى الهوية في تعزيز الاعتراف الدولي بحق الفلسطينيين بحق تقرير المصير والسعي للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، كما أثرت الهوية على طبيعة التحالفات الدولية، حيث عززن العلاقات مع الدول الداعمة للقضية الفلسطينية، لكنها شكلت تحدياً في التعامل مع الدول المنحازة لإسرائيل، مما جعل السياسة الخارجية مزيجاً من الدبلوماسية والمقاومة للحفاظ على الحقوق الوطنية.

سابعاً: عكست السياسة الخارجية الفلسطينية تطلعات الشارع الفلسطيني خاصة في المواقف تجاه الاحتلال والتسويات السياسية، مما جعل الهوية الوطنية عنصراً حاسماً في رسم العلاقات الخارجية وتوجيه الخطاب الدبلوماسي.

ثامناً: لعبت السلطة الفلسطينية دوراً مزدوجاً بين تعزيز الهوية الوطنية في المحافل الدولية وبين ضرورة التكييف مع متطلبات القوى الإقليمية والدولية.

تاسعاً: عانت السياسة الخارجية من انقسامات داخلية بين الفصائل الفلسطينية، مما أثر على فعالية الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق أهدافها.

عاشراً: تباينت مواقف الدول تجاه القضية الفلسطينية؛ مما دفع السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تبني استراتيجيات متنوعة تتأرجح بين التفاوض، وطلب الدعم الدولي، والتحركات القانونية في المحاكم الدولية.

التوصيات

تسهم هذه التوصيات في تعزيز دور الهوية الفلسطينية كعامل محوري في السياسة الوطنية والخارجية، بما يخدم الحقوق الفلسطينية في ظل المتغيرات المحلية والدولية، ويمكن عرض أبرز هذه التوصيات:

أولاً: توصي الباحثة بضرورة تعزيز الوحدة الوطنية من خلال تجاوز الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، نظراً لأثره السلبي على الهوية الوطنية وتماسك السياسة الخارجية الفلسطينية.

ثانياً: ضرورة توظيف الهوية الفلسطينية بفعالية في الدبلوماسية الثقافية لتعزيز الرواية الفلسطينية عالمياً ومواجهة محاولات طمسها، وتعميق البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفلسطينية، وتوظيف الإعلام في خدمة الهوية الوطنية وتعزيز استخدام اللغات الأجنبية لنقل القضية الفلسطينية إلى العالم بطرق مؤثرة.

ثالثـاً: العمـل علـى تعزيـز دور المؤسسـات الرسـمية الوطنيـة فـي حمايـة الهويـة الفلسـطينية وتطـوير سياسات تعكس المصالح الوطنية بصورة مستقلة عن الضغوط الخارجية، وتكثيف الجهود الدبلوماسية لتعزيز دور فلسطين في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، لضمان حماية الحقوق الوطنية.

رابعاً: الاستفادة من الدعم الدولي من خلال توظيف الهوية الوطنية في كسب المزيد من التأييد الدولي للحقوق الفلسطينية، مع تركيز العلاقات مع الدول والمنظمات الداعمة وتوحيد الخطاب السياسي من خلال تبني خطاب سياسي يعبر عن الهوية الوطنية بشكل جلي ومتماسك في المحافل الدولية، مما يعزز مكانة القضية الفلسطينية.

خامساً: إنشاء مراكز بحثية متخصصة لدراسة تطور الهوية الفلسطينية مدى تأثيرها على السياسات الوطنية والخارجية، لضمان استمراريتها وتحصينها وإطلاق دراسات دورية حول الهوية الوطنية.

سادساً: العمل على تعزيز الوعي الوطني من خلال تطوير المناهج التعليمية والإعلام الوطني لتقوية الهوية الفلسطينية لدى الأجيال القادمة، مما يدعم الثبات في المواقف السياسية والدبلوماسية، والعمل على إشراك الشباب في صنع القرار السياسي لتعزيز استمرارية الهوية الوطنية في مواجهة المتغيرات المستقبلية.

سابعاً: تعزيز الاستفادة من الحراك الشعبي عبر إشراك المجتمع المدني في رسم السياسة الوطنية لتعزيز الشرعية الداخلية والخارجية، وضمان انسجام السياسة الخارجية مع تطلعات الشارع الفلسطيني.

ثامناً: مواجهة التحديات الاقتصادية من خلال تقليل التعبية الاقتصادية لإسرائيل، مما يعزز الاستقلال السياسي والقدرة على تبني سياسات وطنية متوافقة مع الهوية الفلسطينية، والعمل على تعزيز الاقتصاد المقاوم عبر تشجيع الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاحتلال في شتى القطاعات الاقتصادية.

تاسعاً: العمل على تعزيز السيادة القانونية والدستورية من خلال تطوير القوانين والتشريعات الفلسطينية لحماية الهوية الوطنية وضمان انعكاسها في القرارات السياسية والدبلوماسية.

عاشراً: ضرورة تحصين الهوية ضد التطبيع والتذويب من خلال تبني سياسات لمواجهة التطبيع الثقافي والسياسي الذي قد يؤثر على الهوية الفلسطينية، خاصة في ظل اتفاقيات التطبيع الإقليمية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

القران الكريم (المجادلة الآية: 11)

الكتب العربية

أبو علي، سعيد. (2023). **الحرب الاسرائيلية على الوجود والمقدسات المسيحية** . مركز دراسات القدس، العدد 20، جامعة القدس، القدس.

أبو غوش، أحمد.القلقيلي، عبد الفتاح. (2012). **الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم**. ورقة عمل رقم (13)، بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، فلسطين.

أبو ندا، أشرف. (2016). **الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جقمان،جورج. الديك،عمار. آخرون. (2013). **تجربة النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية**. أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة.

الجيوسي،مي. و آخرون. (د.ت). **تجربة النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية** . *أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة* .

حسين، حمدي. (2023). **السلطة الوطنية الفلسطينية: التحولات في البنية والوظيفة ومستقبلها**. *مركز الجزيرة للدراسات*.

السقا، أباهر. (2017). **الشباب الفلسطيني: دراسات عن الهوية والمكان والمشاركة المجتمعية** . *مراكز دراسات للتنمية، جامعة بيرزيت* .

سليم، تمارة. (1994). **تحول المجتمع الفلسطيني التشرذم والاحتلال في جماعة من الباحثين الفلسطينين النرويجين**، المجتمع الفلسطني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية . *مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت*.

الصلابي، علي محمد. (2022). **العامل الديني والثقافي في تكوين الهوية الإسلامية**. *مدونة الجزيرة* .

صلاحات، رافع . (2007). **مصادر التشريع في فلسطين**. رام الله، فلسطين : مواطن رام الله .

طه، شرين. (2020). **الأكاديمية وتعزيز الهوية الفلسطينية والمحافظة على التراث الفلسطيني**. *أكاديمية دراسات اللاجئين* ، 1.

عبد الحي، وليد . (2015). **السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية (1993–2003)**. بيروت، الطبعة الأولى: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .

قبعة، تيسير. (1997). **إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة الوطنية الفلسطينية** . رام الله .

مجمع اللغة العربية . (1998). **المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية** . القاهرة الطبعة الثالثة .

هلال، جميل. (1996). **الدولة والديمقراطية** . رام الله : المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية .

هلال، جميل. (2016). الهوية والثقافة الوطنية وتفكك الحقل السياسي الفلسطيني . شبكة السياسات الفلسطيينة .

2. الدوريات والرسائل العلمية

أبو رحمة، عماد الدين محمد . (2018). أثر الانقسام في أزمة الهوية الفلسطينية . **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، (المجلد 9، العدد2).683-695

أبو ستة، سلمان. (2006). السلطة الفلسطينية: المشروع السياسي والواقع"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، فلسطين.

البسوس، هاني. (2013). التلويح بحل السلطة الفلسطينية . **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الاسلامية بغزة (المجلد 21، العدد 1). 449-478

بني عودة، سامر . (2017). **تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية (2007-2016)**. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين . 1-89

توفيق، صلاح الدين. (2016). دور التعليم الديني في تشكيل الهوية في اسرائيل: دراسة تحليلية في مضمون بعض المقررات الدراسية . **مجلة المعرفة التربوية**، الجمعية المصرية لأصول التربية، (المجلد 4، العدد7). 399-431

جاد الله، آية. (2019). **الانقسام الفلسطيني 2007 الظروف والتداعيات**. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا. جامعة الخليل، فلسطين. 1-168

جرار، طارق . (2017). **دور آليات ومنهجية صنع القرار في تعزيز المواطنة " السلطة الوطنية الفلسطينية نموذجاً"** . رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. 1-104

الخطيب، ابراهيم. (2023). تأثير السياسات الاسرائيلية في النضال الفلسطيني: محطات مفصلية وسياسات مركزية. **مركز الجزيرة للدراسات: ورقة تحليلية**. 1-16

الديالمي، عبد الصمد. (2007). الهوية والدين . **مجلة آفاق: اتحاد كتاب المغرب العربي**، العدد 74. 79-92

الزعانين، زرق. (2021). حركة حماس وموقفها من المشروع الوطني الفلسطيني . **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة. 399-435

الزغموري، رندا. (2010). **النظام السياسي الفلسطيني في ظل دولة فلسطينية مستقلة رئاسي أم برلماني؟** رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين. 1-116

زهران، هديل معروف . (2020). **تحولات الهوية الوطنية الفلسطينية منذ اوسلو**. (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية). 1-149

سليمان، مصعب. (2017). **التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967**. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. 1-138

شريم، كايد عزات. (2017). الهوية الوطنية الفلسطينية: جدل الواقع ومأزق الخطاب: مقارنة نقدية تحليلية. **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**، (2): 97-126.

عبد الرزاق، مرسي. (2016). **السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية**. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. 1-151

عزم، أحمد. أبو شهاب، رامي. و آخرون. (2015). "**قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في الهوية والمقاومة والقانون الدولي -الجزء الأول**" . رام الله، فلسطين: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عصبي، حليمة السعدية. (2019). أثر الاضطرابات ذات الأساس العرقي على الأمن القومي الإسرائيلي . **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 14، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر. 265-283

علاونة، محمود. حماد، الآء. و آخرون. (2014). أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة " معالجات قانونية مختارة". **معهد الحقوق**، جامعة بيرزيت، فلسطين. 1-346

علي، جمال سلامة. (2005). النظام السياسي والبناء الاجتماعي: بحث في مفهوم النظام السياسي عند علماء الاجتماع، . **مجلة البحوث الإدارية**، 4 (23):11-28.

الغول، يسرى. (2024). الابادة الثقافية ومحاولات طمس الهوية الفلسطينية، **مؤسسات الدراسات الفلسطينية**، فلسطين. 1-10

فاهم كامل، علاء. (2021). السياسة الخارجية: المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية،. **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، (67): 85-118.

قرة، سامي. (2020). الفلسطينيون والهوية. **مركز دراسات القدس - جامعة القدس**، العدد 8. 139-146

كراجة، معز. (2016). الهوية الفلسطينية من التبلور إلى خطر التشظي. **مجلة الآداب** (السنة 64، العدد 11). 207-209

كرم الله، عبد الحميد. (2009). مفهوم السيادة في العلوم السياسية، . **مجلة السودان**، 3 (3): 139-158.

كيالي، ماجد. (2012). صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين،. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (90): 7-14.

المالكي، مجدي. و آخرون. (2015). التحول في الهوية الفلسطينية وتجلياتها في ضوء تشرذم المجتمع الفلسطيني منذ عام 1948: في قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الأول: في الهوية والمقاومة والقانون الدولي. الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**. 1-26

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . (2019). القدس: تحديات الواقع وامكانات المواجهة . **مؤسسات الدراسات الفلسطينية**، فلسطين. 1-65

مسعود، ألين عيسى. (2019). **الهوية الوطنية الفلسطينية واليهود العرب**. (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله. 1-91

مصلح، أحمد. (2014). التداخل بين القانوني والسياسي في الصراع الفلسطيني الداخلي. **المركز العربي للبحوث والدراسات**، افاق سياسية، العدد 5. 58-72

مناد، اشراق. (2021). الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير على ضوء قواعد القانون الدولي.**مخبر السيادة والعولمة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر . 49-72

ميعاري، محمود. (2004). أثر الانتفاضة في الهوية الجماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (المجلد 15، العدد 58)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين. 59-66

نعيرات، حسن محمد. (د.ت). خصائص العمارة والزخرفة الإسلامية في بيت المقدس . مؤتمر يوم القدس العاشر، كلية الفنون الجميلة، **جامعة النجاح الوطنية**، فلسطين. 78–95

هلال، جميل . (1993). إشكالات التغيير في النظام الساسيي الفلسطيني . **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطيينية، العدد 12. 17–37

يوسف، ايمن. (2006). النظام السياسي الفلسطيني 1996–2006 من الاحالة الى الاستقطاب الثنائي . **مركز دراسات الوحدة العربية**، (المجلد 29، العدد 334)، الجامعة العربية الامريكية، فلسطين.39–56

3. المواقع الالكترونية

أبو غوش، أحمد. القلقيلي، عبد الفتاح. (منشور على موقع بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة. تطور الهوية الوطنية الفلسطينية. *جريدة حق العودة، العدد 45، تم الاسترداد من موقع بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين*: على الرابط التالي: (fil70.cl/9https://n)

أبو هلال، علاء . (2024).الدستور والقانون الأساسي: التحديات القانونية والسياسية في فلسطين . تم الاسترداد من موقع *وطن: وكالة وطن للأنباء*، على الرابط التالي:

(.cl/ppadd9https://n)

أبو هنية، حليمة. (د.ت)، مراحل تشكل وعي الهوية عند الفلسطينين . *مركز الأبحاث الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، تم الاسترداد من موقع مركز الأبحاث الفلسطيني*، على الرابط التالي: (c9.cl/qka9https://n)

بوبس، يناس محروس. (2024). مقالة رأي: ما علاقة الهوية باللغة وهل العربية في خطر . تم الاسترداد من موقع *الجزيرة*، على الرابط التالي: (so2.cl/wl9https://n)

بوزان، عدنان. (2024). ماهو النظام السياسي؟ وما هي انواعه . *مجلة القوانين والدساتير* ،تم *الاسترداد من موقع لنا رأي آخر*، على الرابط التالي: (4c3t6.cl/q9https://n)

توفيق، سعيد. (2022) الموقع الرسمي لجريدة عمان، الدين والهوية . تم الاسترداد من *صحيفة عمان*، على الرابط التالي: (0ja6.cl/h9https://n)

الحنفي، محمود. (2025) قراءة في الحصاد القانوني للقضية الفلسطينية لعام 2024م. تم الاسترداد من *موقع الجزيرة نت*، على الرابط التالي:(https://n9.cl/seb0r).

حوراني، فيصل. تأثير الوضع الدولي على الصراع الفلسطيني. *منظمة التحرير الفلسطينية*، تم *الاسترداد من مركز الأبحاث الفلسطيني: دراسات سياسية، دراسات وأبحاث*، على الرابط التالي: (.cl/fnxbr9https://n)

الدجني، حسام. (2018) اتفاقية أوسلو.. هل بدأ عرفات مشوار تصفية القضية الفلسطينية؟ تم الاسترداد من *مدونة صفحة الجزيرة*، على الرابط التالي: (j93.cl/xbm9https://n)

رحال، عمر. (2024)، الجريمة والعقاب: لماذا تفلت اسرائيل من العقاب؟ وهل ستحاكم يوماً على جرائمها. تم الاسترداد من موقع *جريدة القدس*. (.cl/jakmwa9https://n).

رفيدي، وسام . (2011). الهوية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: إشكالية التفكيك برسم النظام. **جريدة حق العودة**، العدد 45، تم الاسترداد من موقع بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، على الرابط التالي: (zqa2.cl/lc9https://n)

سلامة، عبد الغني. (2022). حول شرعية النظام السياسي الفلسطيني . تم الاسترداد من موقع *جريدة الأيام*، على الرابط التالي:(nwma1.cl/9https://n)

السهلي، نبيل. (2023). موقع عربي، الأرض أهم أركان الهوية الوطنية الفلسطينية . تم الاسترداد من *موقع عربي*، على الرابط التالي: (.cl/uqnwj9https://n)

شعبان، عمر . تداعيات الانقسام على المشروع الوطني والتوظيف الاقليمي له، دراسات سياسية ودراسات وابحاث. تم الاسترداد من الموقع الالكتروني لمركز *الابحاث الفلسطيني*، على الرابط التالي: (uhg9.cl/9https://n)

عبد الرحمن، مصطفى. (2021) موقع عربي. كيف ساهم الأدب في رسم الهوية الفلسطينية؟ خبراء يجيبون . تم الاسترداد من *موقع عربي*، على الرابط التالي: (imiq8.cl/9https://n)

ماجد، كيالي. (2016). كيف بدأ الكفاح المسلح وإلى ماذا انتهى؟ . المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات، تم الاسترداد من موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، على الرابط التالي: (rf6.cl/f9https://n)

محسين، تيسير. اثر الانقسام على الوعي والانتماء الوطني العام. *جريدة حق العودة، العدد 48، تم الاسترداد من موقع مركز بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين*، على الرابط التالي: (.sz3.cl/9https://n)

مخول، منار . (2013م). الهوية الفلسطينية في اسرائيل منذ الانتفاضة الأولى: استمرارية حضور النكبة. *جريدة حق العودة، العدد 52، تم الاسترداد من موقع مركز بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، فلسطين*، على الرابط التالي:

(.2.cl/xxuy9https://n)

الموسوعة الثقافية. كيف تعكس الفنون الهوية الوطنية؟ استكشاف دور الفن في تشكيل الثقافة والهوية الفلسطينية.تم الاسترداد من *الموسوعة الثقافية*، على الرابط التالي:

(nht7.cl/f9https://n)

الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية. (د.ت).

موقع عربي . (2023)، فلسطين ارض الأنبياء والشهداء والصمود، تم الاسترداد من موقع عربي، على الرابط التالي: (4.cl/imqv9https://n).

الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني. اثر الانقسام السياسي على المجلس التشريعي الفلسطيني . *ورقة موقف، تم الاسترداد من موقع الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني*، على الرابط التالي: (10306spr.ps/ https://ic).

4. المقابلات

حامد، قصي (2025)، مقابلة، يوم الأربعاء الساعة العاشرة صباحاً، التاريخ 16\4\2025م.

ذبالح، أحمد (2025)، مقابلة، يوم الأربعاء الساعة الثامنة صباحاً، التاريخ 16\4\2025م.

الربايعة، إبراهيم (2025)، مقابلة، يوم الخميس الساعة التاسعة صباحاً، التاريخ 17\4\2025م.

مجدلاني، أحمد (2025)، يوم الخميس الساعة الحادية عشر صباحاً، التاريخ 3\4\2025م.

موسى، هاني (2025)، مقابلة، يوم الإثنين الساعة الثانية ظهراً، التاريخ 7\4\2025م

الملاحق

ملحق رقم (1) كتب تسهيل مهمة الباحثة.

ملحق رقم (2) أسماء السياسيين الذي تم إجراء المقابلات معهم.

ملحق رقم (3) أسئلة المقابلات.

ملحق (1): كتب تسهيل مهمة الطالبة

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds Open University
Academic Affairs
Deanship of Graduate Studies and Scientific Research
Ramallah - P.O.Box 1804 - Postcode: P6058238
Tel: 02/2976240 - 02/2956073
Fax: 02/2963738
Email - Graduate Studies: fgs@qou.edu
Email - Scientific Research: sprgs@qou.edu

جامعة القدس المفتوحة
الشؤون الأكاديمية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
رام الله - ص.ب 1804 - الرمز البريدي: P6058238
هاتف: 02/2976240 - 02/2956073
فاكس: 02/2963738
بريد الكتروني - الدراسات العليا: fgs@qou.edu
بريد الكتروني - البحث العلمي: sprgs@qou.edu

الرقم: ع د ع ب /2025/663
التاريخ: 2025/04/06

حضرة أ. أحمد ذبالح المحترم
وكيل وزارة العدل

تحية وبعد،

تسهيل مهمة

تهديكم عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يـ/تقوم الطالب/ة (مروى سليمان دار عاصي)، بإعداد رسالة ماجستير في تخصص "العلوم السياسية" الموسومة بـ: (الهوية كمحدد للسياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية). وعليه، يرجى تعاونكم مع الطالبة في الحصول على المعلومات اللازمة وإجراء المقابلة مع عطوفتكم، وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، شاكرين لكم جهودكم بما يخدم مجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،

د. صلاح طبري
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

نسخة:
- الملف

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds Open University
Academic Affairs
Deanship of Graduate Studies
and Scientific Research
Ramallah - P.O. Box 1804 - Postcode: P6058238
Tel: 02/2976240 - 02/2956073
Fax: 02/2963738
Email - Graduate Studies: fgs@qou.edu
Email - Scientific Research: sprgs@qou.edu

جامعة القدس المفتوحة
الشؤون الأكاديمية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
رام الله - ص.ب 1804 - الرمز البريدي: P6058238
هاتف: 02/2976240 - 02/2956073
فاكس: 02/2963738
بريد الكتروني - الدراسات العليا: fgs@qou.edu
بريد الكتروني - البحث العلمي: sprgs@qou.edu

الرقم: ع د ع ب /2025/662

التاريخ: 2025/04/06

حضرة د. هاني موسى المحترم

رئيس قسم العلوم السياسية/ جامعة بير زيت

تحية ويعد،

تسهيل مهمة

تهديكم عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يـ/تقوم الطالب/ة (مروى سليمان دار عاصي)، بإعداد رسالة ماجستير في تخصص "العلوم السياسية" الموسومة بـ: (الهوية كمحدد للسياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية). وعليه، يرجى تعاونكم مع الطالبة في الحصول على المعلومات اللازمة وإجراء المقابلات، وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، شاكرين لكم جهودكم بما يخدم مجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،

د. صلاح صبري
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

نسخة:
- الملف

Al-Quds Open University
Academic Affairs
Deanship of Graduate Studies
and Scientific Research
Ramallah - P.O. Box 1804 - Postcode: P6058238
Tel: 02/2976240 - 02/2956073
Fax: 02/2963738
Email - Graduate Studies: fgs@qou.edu
Email - Scientific Research: sprgs@qou.edu

جامعة القدس المفتوحة
الشؤون الأكاديمية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
رام الله - ص.ب 1804 - الرمز البريدي: P6058238
هاتف: 02/2976240 - 02/2956073
فاكس: 02/2963738
بريد الكتروني - الدراسات العليا: fgs@qou.edu
بريد الكتروني - البحث العلمي: sprgs@qou.edu

الرقم: ع د ع ب /2025/661

التاريخ: 2025/04/06

حضرة د. قصي حامد المحترم،،

مساعد عميد كلية الإعلام/ جامعة القدس المفتوحة

تحية وبعد،

تسهيل مهمة

تهديكم عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يرجى تقوم الطالب/ة (مروى سليمان دار عاصي)، بإعداد رسالة ماجستير في تخصص "العلوم السياسية" الموسومة بـ: (الهوية كمحدد للسياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية). وعليه، يرجى تعاونكم مع الطالبة في الحصول على المعلومات اللازمة وإجراء المقابلات، وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، شاكرين لكم جهودكم بما يخدم مجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،

د. صلاح صبري
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

نسخة:
- الملف

Al-Quds Open University
Academic Affairs
Deanship of Graduate Studies
and Scientific Research
Ramallah - P.O. Box 1804 - Postcode: P6058238
Tel: 02/2976240 - 02/2956073
Fax: 02/2963738
Email - Graduate Studies: fgs@qou.edu
Email - Scientific Research: sprgs@qou.edu

جامعة القدس المفتوحة
الشؤون الأكاديمية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
رام الله - ص.ب 1804 - الرمز البريدي: P6058238
هاتف: 02/2976240 - 02/2956073
فاكس: 02/2963738
بريد الكتروني - الدراسات العليا: fgs@qou.edu
بريد الكتروني - البحث العلمي: sprgs@qou.edu

الرقم: ع د ع ب /2025/661

التاريخ: 2025/02/17

معالي د. أحمد المجدلاني المحترم،،
جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

تحية وبعد،

تسهيل مهمة

تهديكم عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يـ/تقوم الطالب/ة (مروى سليمان دار عاصي)، بإعداد رسالة ماجستير في تخصص "العلوم السياسية" الموسومة بـ: (الهوية كمحدد للسياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية). وعليه، يرجى تعاونكم مع الطالبة في الحصول على المعلومات اللازمة وإجراء المقابلة مع معاليكم، وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، شاكرين لكم جهودكم بما يخدم مجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،

د. صلاح صبري
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

نسخة:
- الملف

Al-Quds Open University
Academic Affairs
Deanship of Graduate Studies
and Scientific Research
Ramallah - P.O. Box 1804 - Postcode: P6058238
Tel: 02/2976240 - 02/2956073
Fax: 02/2963738
Email - Graduate Studies: fgs@qou.edu
Email - Scientific Research: spsgs@qou.edu

جامعة القدس المفتوحة
الشؤون الأكاديمية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
رام الله - ص.ب 1804 - الرمز البريدي: P6058238
هاتف: 02/2976240 - 02/2956073
فاكس: 02/2963738
بريد الكتروني - الدراسات العليا: fgs@qou.edu
بريد الكتروني - البحث العلمي spsgs@qou.edu

الرقم: ع د ع ب /2025/660

التاريخ: 2025/04/09

حضرة د. إبراهيم ربايعة المحترم،،

باحث وأكاديمي في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي

تحية وبعد،

تسهيل مهمة

تهديكم عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يرجى تقوم الطالب/ة (مروى سليمان دار عاصي)، بإعداد رسالة ماجستير في تخصص "العلوم السياسية" الموسومة بـ: (الهوية كمحدد للسياسة الخارجية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية). وعليه، يرجى تعاونكم مع الطالبة في الحصول على المعلومات اللازمة وإجراء المقابلة مع سيادتكم، وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، شاكرين لكم جهودكم بما يخدم مجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،

د. صلاح صبري
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

نسخة:
- الملف

ملحق (2): أسماء السياسيين الذين تم اجراء المقابلات معهم

الاسم	المسمى الوظيفي
الدكتور أحمد مجدلاني	الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
الدكتور هاني موسى	رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة بيرزيت
الأستاذ أحمد ذبالح	وكيل وزارة العدل
الدكتور قصي حامد	خبير في دراسات وايدولوجية حماس ومساعد عميد كلية الإعلام في جامعة القدس المفتوحة
الدكتور إبراهيم ربايعة	مدير السياسات والبحوث في مركز الأبحاث الفلسطيني في منظمة التحرير

ملحق (3): أسئلة المقابلات

1) كيف انعكست الهوية الوطنية الفلسطينية على سياسات السلطة الوطنية الخارجية منذ تأسيسها؟

2) هل ترى ان الهوية الفلسطينية موحدة أم أنها تتأثر بانقسامات داخلية تؤثر بدورها على السياسة الخارجية؟

3) كيف يتم توظيف الهوية الوطنية في العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية والإسلامية؟

4) هل تعتقد أن السلطة الوطنية تحتاج إلى إعادة تعريف هويتها السياسية لتعزيز سياستها الخارجية؟

5) ما التحديات التي تواجه الهوية الوطنية الفلسطينية في ظل المتغيرات السياسية الإقليمية والعالمية؟

6) كيف يمكن تعزيز دور الهوية الفلسطينية في دعم الاعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني؟